



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع:

التخصص: إدارة أعمال المؤسسات

عنوان المذكرة:

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مصنع اسمنت تبسة

إشراف الأستاذ(ة):

د. يوسف رفيق

من إعداد:

- غدايدية خيرالدين

- شنيخر محمد نذير

أعضاء لجنة المناقشة :

| الصفة | الرتبة العلمية | الإسم واللقب |
|-------------|----------------|--------------|
| رئيسا | أستاذ مساعد أ | بوحنك هدى |
| مشرفا ومقرر | أستاذ محاضر ب | يوسف رفيق |
| عضوا مناقشا | أستاذ مساعد أ | براجي صباح |

السنة الجامعية: 2017 / 2016

إهداء

إلى كل من تفضل وعلمني حرفه في هذه الدنيا

إلى من دفع من أجلي كل مالي ونفيس سيدي وفترة عملي أبي

الفاضل أطال الله في عمره وحباه

إلى من يعجز اللسان عن ذكر فضائلها إلى من تيممت بدعائها فكان

سببا في نجاحي بوركت يا خالتي

إليك أمي حفظك الله ورعاك وجعلك تاجا فوق رؤوسنا

إلى أشقاء روعي إليكم أخوتي الكرام

إلى العائلتين الفاضلتين كل من عائلة "خدايدية" وعائلة

"شفيخز"

قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| الإهداء | |
| الشكر و التقدير | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| مقدمة..... | أ - ج |
| الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة | |
| تمهيد..... | ص 01 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام الإدارة البيئية..... | ص 02 |
| المطلب الأول: ماهية نظام الإدارة البيئية..... | ص 02 |
| أولاً: مفهوم نظام الإدارة البيئية..... | ص 02 |
| ثانياً: وظائف و مهام نظام الإدارة البيئية..... | ص 08 |
| ثالثاً: مستويات نظام الإدارة البيئية..... | ص 11 |
| المطلب الثاني: نظام الإدارة البيئية وفقاً لسلسلة المواصفات الدولية ISO14000 | ص 14 |
| أولاً: ماهية سلسلة المواصفة ISO 14000..... | ص 14 |

| | |
|--|------|
| ثانيا: متطلبات تطبيق سلسلة المواصفة ISO 14000..... | ص 17 |
| ثالثا: تقييم سلسلة المواصفة ISO 14000..... | ص 22 |
| رابعا: مكونات سلسلة المواصفة ISO 14000..... | ص 23 |
| المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي..... | ص 26 |
| المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي..... | ص 26 |
| أولا: مفهوم التوازن المالي..... | ص 26 |
| ثانيا: مستويات التوازن المالي..... | ص 26 |
| المطلب الثاني: مؤشرات السيولة و النشاط..... | ص 32 |
| أولا: نسب السيولة..... | ص 32 |
| ثانيا: نسب النشاط..... | ص 35 |
| المطلب الثالث: مؤشرات الربح و المردودية..... | ص 37 |
| أولا: نسب الربح..... | ص 37 |
| ثانيا: نسب المردودية..... | ص 40 |
| خلاصة الفصل..... | ص 42 |

الفصل الثاني: دراسة حالة مصنع اسمنت تبسة

| | |
|---|------|
| تمهيد..... | ص 43 |
| المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اسمنت تبسة..... | ص 44 |
| المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة..... | ص 44 |
| أولا: التعريف بمصنع اسمنت تبسة..... | ص 44 |

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- ثانيا: أهداف المؤسسة و إنجازاتها في مجال البيئة.....ص 47
- ثالثا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....ص 49
- المطلب الثاني: منهجية الدراسة و مبررات اختيار المؤسسة.....ص 52
- أولا: أدوات الدراسة.....ص 52
- ثانيا: أسباب اختيار المؤسسة.....ص 54
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.....ص 55
- المطلب الأول: تحليل القوائم المالية و إعداد الميزانيات المختصرة.....ص 55
- أولا: تحليل الميزانية.....ص 55
- ثانيا: إعداد الميزانيات المختصرة.....ص 60
- المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمصنع اسمنت تبسة.....ص 61
- أولا: حساب مؤشرات التوازنص 61
- ثانيا: حساب مؤشرات السيولة و النشاط.....ص 66
- ثالثا: حساب مؤشرات الربح و المردودية.....ص 71
- خلاصة الفصل.....ص 76
- خاتمة.....ص 77
- قائمة المراجع.....ص 79
- الملاحق.....ص 83
- الملخص.....ص 102

قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 01-01 | عائلة سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000 | 23 |
| 01-02 | المؤسسات التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر | 44 |
| 02-02 | مساهمة مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف | 46 |
| 03-02 | الكمية المسترجعة من المواد الملوثة للبيئية | 49 |
| 04-02 | شرح المهام و الوظائف على مستوى المؤسسة | 51 |
| 05-02 | جانب أصول المؤسسة | 55 |
| 06-02 | جانب خصوم المؤسسة | 58 |
| 07-02 | الميزانية المختصرة لسنة 2012 | 60 |
| 08-02 | الميزانية المختصرة لسنة 2013 | 60 |
| 09-02 | الميزانية المختصرة لسنة 2014 | 60 |
| 10-02 | الميزانية المختصرة لسنة 2015 | 61 |
| 11-02 | الميزانية المختصرة لسنة 2016 | 61 |
| 12-02 | تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة | 62 |
| 13-02 | تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال فترة الدراسة | 63 |
| 14-02 | تطور الخزينة خلال فترة الدراسة | 65 |
| 15-02 | تطور النسب المالية خلال فترة الدراسة | 67 |
| 16-02 | تطور نسب النشاط خلال فترة الدراسة | 69 |
| 17-02 | تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة | 72 |
| 18-02 | تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة خلال فترة الدراسة | 73 |
| 19-02 | تطور معدلات المردودية خلال فترة الدراسة | 74 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 28 | الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية | 01-01 |
| 29 | الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية | 02-01 |
| 30 | الحالة الثالثة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية | 03-01 |
| 50 | الهيكل التنظيمي للمؤسسة | 01-02 |
| 62 | تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة | 02-02 |
| 64 | تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلا فترة الدراسة | 03-02 |
| 65 | تطور الخزينة خلال فترة الدراسة | 04-02 |
| 68 | تطور نسب السيولة خلال فترة الدراسة | 05-02 |
| 70 | مختلف نسب النشاط خلال فترة الدراسة | 06-02 |
| 72 | تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة | 07-02 |
| 73 | تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة خلال فترة الدراسة | 08-02 |
| 74 | تطور معدلات المردودية خلال فترة الدراسة | 09-02 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | العنوان | رقم الملحق |
|--------|--|------------|
| 83 | الكميات المسترجعة من المواد الملوثة للبيئة | 01 |
| 84 | تطور الإنتاج | 02 |
| 85 | الميزانيات | 03 |
| 95 | جدول حسابات النتائج | 04 |
| 100 | سياسة الجودة و الأمن و البيئة بالعربية | 05 |
| 101 | سياسة الجودة و الأمن و البيئة بالفرنسية | 06 |

مقدمة

تعددت المشاكل البيئية و تنوعت و أصبحت تشكل خطر حقيقيا على الإنسان و على الحياة برمتها، و ذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعى الاعتبارات البيئية، و ركزت على الاستغلال غير الأمثل و غير المتصالح مع البيئة و الموارد البيئية، و بذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات المعاصرة التي اهتم بها العالم.

وعليه منذ مطلع القرن التاسع عشر أصبح الاهتمام متزايد بالقضايا البيئية و نظام إدارتها، حيث بذلت العديد من الجهود الوطنية و الإقليمية و الدولية، الغرض منها الاستغلال الأمثل للموارد البيئية المتجددة و غير المتجددة، و الحفاظ عليها و على الإنسان باعتباره الغاية و الأداة الرئيسة للتنمية المستدامة، ولما كانت المؤسسات الاقتصادية العامل الرئيسي للتنمية و التي تؤثر أنشطتها المختلفة على البيئة بوجه عام من خلال الآثار الناتجة عنها التي تضر بها، فقد برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم في إدارة البيئة و توجيه و ضبط أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية نحو سلوك متصالح مع البيئة.

و من ناحية أخرى، و بالنظر للتحديات المتزايدة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية و الداعية إلى ضرورة العمل من أجل الوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة المالية، توجب عليها القيم بتقييم أدائها المالي من أجل بلوغ الأهداف المراد تحقيقها، و ذلك من خلال التعرف على الوضعية المالية قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، هذا ما يستوجب القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية، وهذه الدراسات تتمثل في تحليل نسب التوازن المالي و نسب السيولة و كذلك معرفة المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسة.

1: طرح الإشكالية:

شهد العالم منذ الثورة الصناعية موجة كبيرة من التطور في جميع المجالات، و لعل أسرع وتيرة نمو كانت في المؤسسات الاقتصادية، و هذا ما استوجب عليها الاهتمام بالجوانب البيئية مع مراعاة الجانب المالي. و من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في الآتي:

1. هل يتم اعتماد نظام الإدارة البيئية من قبل المؤسسة الهادفة إلى تحسين وضعها البيئي؟

2. هل تعتبر مؤشرات تقييم الأداء المالي كافية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة؟

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

3. هل أثر التزام مؤسسة اسمنت تبسة بالمعايير البيئية على أدائها المالي؟

الفرضيات :

و إجابة على هذه التساؤلات نقوم بصياغة الفرضيات الآتية:

1. إن وضع نظام الإدارة البيئية يدخل ضمن إستراتيجية المؤسسة التي تهدف إلى تحسين وضعها البيئي
2. إن اعتماد مؤشرات الأداء المالي تعتبر مقياس لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
3. إن التزام مؤسسة اسمنت تبسة بالمعايير البيئية له أثر ايجابي على أدائها المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- التعرف على نوع جديد من المواضيع الذي يعد حديث الساعة، كما انه يندرج ضمن التخصص إدارة أعمال المؤسسات؛
- المشاكل التي تعاني منها المؤسسات عموما و الجزائرية خصوصا، من التهديدات البيئية و التي هي السبب الرئيسي لها؛
- تقديم دراسة توضح أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

في زمن كثرت فيه المشكلات البيئية و زادت فيه شراسة المنافسة على تطبيق نظام الإدارة البيئية، فإن بحثا يستمد أهميته من خلال توضيح أثر هذا النظام على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، و ذلك من خلال الاهتمام بدمج البعد البيئي في إستراتيجيتها طويلة المدى، و محاولة معرفة التكاليف أو الأعباء التي تتحملها المؤسسة من جراء تبني هذا النظام و الفائدة من تطبيقه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير المعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة، وهل هذا التأثير كان ايجابيا أو سلبيا، و للتأكد من ذلك سيتم إسقاط ما جاء في الجانب النظري على مصنع اسمنت تبسة، و منه كان الغرض من هذه الدراسة هو الوصول إلى الأهداف التالية:

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1. إعطاء مفهوم عام لنظام الإدارة البيئية؛
2. معرفة مهام و وظائف نظام الإدارة البيئية؛
3. مستويات نظام الإدارة البيئية؛
4. نظام الإدارة البيئية وفق سلسلة الموصفات الدولية ISO 14000
5. معرفة أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي، من خلال تقييم هذا الأخير بمختلف معايير و مؤشرات تقييم الأداء؛

حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على مستوى مديرية المحاسبة و المالية، و مديرية الموارد البشرية في المصنع التي زودتنا بالوثائق التي ساعدتنا في استكمال هذا البحث.
- تمثلت في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اسمنت تبسة و ذلك من خلال مقارنة أداء المؤسسة من الناحية المالية قبل و بعد تبني نظام الإدارة البيئية خلال السنوات 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016.

منهج الدراسة

لإنجاز أي دراسة أو بحث و الوصول إلى النتائج المرجوة لابد من الاعتماد على منهج محدد وواضح، و من هذا المبدأ سنعتمد في الجزء النظري يشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي، و ذلك لاعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها و استخلاص و تصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، بالإضافة إلى توفير بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة، و اعتمادا أيضا على منهج دراسة الحالة الذي يركز على دراسة نقدية و تحليلية للوثائق، و استعمال أداة المقابلة و الملاحظة مع مختلف الأطراف ذات المصلحة.

محتويات الدراسة:

لتوضيح مختلف جوانب البحث تم تقسيمه إلى فصلين، فصل نظري و فصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين، الأول مفاهيم عامة حول نظام الإدارة البيئية والثاني مؤشرات تقييم الأداء المالي، أما الفصل الثاني (الجانب التطبيقي) تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين من خلال تقديم عام للمؤسسة، و تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في ظل تطبيق نظام الإدارة البيئية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تتجه الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها و خططها طويلة الأجل، و هذا التوجه يعتبر أساسا لبقائها في السوق و تنافسها مع نظرائها من المهتمين بالبيئة، و كذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات الصناعية، لذلك يجب أن تتوفر على إدارة بيئية ذات مستوى متميز و فعال، حيث تساعد في الرقابة و التخطيط و تطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية في المؤسسة.

و عليه أصبحت الاعتبارات البيئية ذات أهمية متزايدة لعدد كبير من المؤسسات لما لها من تأثير جوهري على مركزها المالي، و لدراسة أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فقد تم في هذا الفصل التطرق لنظام الإدارة البيئية من خلال الماهية و سلسلة المواصفات الدولية بأنواعها، و معايير و مؤشرات التوازن المالي.

و عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المفاهيم العامة لنظام الإدارة البيئية.

المبحث الثاني: معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام الإدارة البيئية

إن التطور الذي شهده العالم خلق العديد من المشاكل المضرّة بالبيئة من جهة والإنسان من جهة أخرى، وذلك نتيجة التطورات التكنولوجية و الصناعية، وكذا السباق نحو التصنيع كل هذا أدى إلى إحداث خلل في المنظومة البيئية. وهذا ما جعل الإنسان يسعى إلى إيجاد بدائل لهذه المشاكل، وكيفية التعامل معها بأسلوب راشد بما يحقق لها الحماية و الاستدامة من خلال ضمان مستقبل لمسيرة حياته، و المحافظة على حقوق الأجيال القادمة؛ حيث اتجهت المجتمعات بأنشطتها المختلفة إلى الاعتراف بنظام الإدارة البيئية و العمل على تطبيقه في كافة الأنشطة و الوحدات الاقتصادية، ولكي يطبق هذا النظام بطريقة صحيحة يجب اقترانه بمواصفات المقاييس العالمية. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية نظام الإدارة البيئية ونظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفات القياسية.

المطلب الأول: ماهية نظام الإدارة البيئية

تتجه الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بالإجراءات البيئية في استراتيجيات أعمالها و خططها طويلة الأجل. حيث أن هذا التوجه أساسيا لبقائها و استمرارها في السوق و المنافسة، بالإضافة إلى كون المؤسسة تؤثر و تتأثر بالبيئة حتم عليها إنشاء إدارة قائمة بذاتها للاهتمام بالبيئة و حمايتها وذلك باستخدام نظام الإدارة البيئية، حيث يمثل هذا النظام جزءا مهما داخل المؤسسة و لهذا سيتم إدراج ثلاث عناصر لتوضيح معنى نظام الإدارة البيئية و هي على التوالي:

مفهوم نظام الإدارة البيئية

وظائف و مهام نظام الإدارة البيئية

مستويات نظام الإدارة البيئية

أولا: مفهوم نظام الإدارة البيئية:

قبل التطرق إلى مفهوم الإدارة البيئية يجب أولا الإشارة إلى نشأة و تطور هذا النظام، و معرفة أهم المصطلحات المرتبطة به بالإضافة إلى الخصائص التي تميزه عن غيره من النظم؛ وأهميته في المؤسسة و أهم أنواعه¹.

¹ : برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، 2008، ص.05.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1- نشأة و تطور نظام الإدارة البيئية:

مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بالعديد من المتغيرات الهامة، ففي فترة السبعينات و الثمانينات تركزت الجهود لتطوير و إيجاد القوانين و التشريعات و الهياكل التنظيمية من خلال السعي للحصول على التصريح من مؤسسات المراقبة، مع ملاحظة أن استجابة المؤسسات للوصول إلى مطابقة القوانين و التشريعات البيئية كانت كبيرة. و على الرغم من أهمية هذه الفترة إلا أن التشريعات ركزت على الحلول و التوصيات و الاقتراحات الجزئية، و لم تهتم بالبحث عن جوهر المشكلات و أسبابها، كما افتقرت إلى القدر الكافي من المختصين و المهنيين؛ فضلا عن ضعف الإمكانيات المادية.

ففي 1972 أهتم مؤتمر ستوكهولم بقضايا البيئة و تأثيرها على صحة الإنسان و إيجاد ارتباط بين المؤسسات و البيئة، وبشكل خاص على المستوى العالمي.

أما في سنة 1987 فقد استحدثت مفوضية مستقلة للبيئة، دعت بسم الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (هيئة بورتلاند) و كان من أهم ما طرحته التنمية المستدامة حيث نشر المجلس تقريرا عن نهج التغيير و اتصال بالمنظمة الدولية للمواصفات و التقييس ISO لوضع مواصفات خاصة بالإدارة البيئية ونظامها. كل هذه التطورات جعلت الاهتمام بالإدارة البيئية أمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسات خاصة الصناعية¹.

2- تعريف نظام الإدارة البيئية:

قبل تعريف نظام الإدارة البيئية يجب أولا التطرق لمفهوم الإدارة البيئية

2-1 تعريف الإدارة البيئية:

عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها "وضع الخطط و السياسات البيئية من أجل رصد و تقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية بدءا من الحصول تنفيذ كفى للإجراءات الرقابية"².

من خلال التعريف يتضح أن الإدارة البيئية تعمل على وضع الخطط البيئية طويلة المدى و تكون هذه الخطط في شكل رقابة على جميع المراحل الإنتاجية.

¹ : برني لطيفة، مرجع سابق، ص.06.
² : عبد الحسن الصرن، نظام الإدارة البيئية و الإيزو 14000، دمشق: دار الرضا للنشر و التوزيع، 2001، ص.28.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

كما عرفتها الموسوعة الحرة بأنها "فرع من إدارة المنظمة التي تهتم بمتطلبات حماية البيئة المستمرة للمنتجات و العمليات من جهة و سلوك العاملين أصحاب المصلحة من جهة أخرى"¹.

كذلك عرفها WINTER بأنها "الإدارة التي تسعى لإدارة كل المجالات الوظيفية و كل المستويات في المؤسسات بطريقة تتماشى و متطلبات الحفاظ على البيئة دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية"².

حسب هذا التعريف فإن الإدارة البيئية هي آلية تهدف لجعل كل المجالات و المستويات داخل المنظمة تولي اهتماما للحفاظ على البيئة لكن هذا لا يخل بهدف المؤسسة الرئيسي.

ومما سبق يمكن تعريف الإدارة البيئية بأنها مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تقوم بها المؤسسات خاصة الصناعية من أجل حماية البيئة، حيث تسمح لها هذه الإدارة بأن تستمر في التغيير التكنولوجي دون التأثير في النظام الطبيعي.

2-2 تعريف نظام الإدارة البيئية:

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق لنظام الإدارة البيئية و ذلك لاختلاف وجهات النظر بين المنظرين في هذا المجال، حيث نجد أن الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة كما يلي:

"يعتبر نظام الإدارة البيئية مجموعة من العمليات و الأنشطة التي تمكن من تخفيض المؤثرات البيئية و زيادة كفاءتها التشغيلية"³.

من خلال التعريف يتبين لنا أن نظام الإدارة البيئية يمثل مجموعة الأنشطة التي تطبقها المنظمة لبيث منتجات صديقة للبيئة، وبالتالي تزيد من كفاءتها التشغيلية.

أما DREWS و آخرون فقد عرفه بأنه "جزء من النظام الإداري للمنظمة تحدد تهيك من خلال المستويات و السلوكيات و التدفقات و المعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة"⁴.

مما سبق نجد أن نظام الإدارة البيئية جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي و باقي أنشطة المؤسسة، بالإضافة إلى الموارد و ذلك من أجل الحفاظ على السياسة البيئية.

¹ : عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية؛ المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 / 08/07 / 08/07، ص.05.

² : نجم العزاوي، عبدالله حكمت النجار، إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات iso 14000، عمان: دار السيرة للنشر و التوزيع، 2007، ص.122.

³ : صلاح الدين محمود، نظام الإدارة البيئية و التكنولوجي iso 14000، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص.37.

⁴ : عثمان حسن عثمان، مرجع نفسه، ص.06.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وهناك من يرى أن نظام الإدارة البيئية هو "دورة لتخطيط و تنفيذ و متابعة و تحسين العمليات و الإجراءات التي تقوم بها المنظمة لتحقيق أهداف العمل و الأهداف البيئية"¹.

من خلال هذا الأخير نجد أن نظام الإدارة البيئية له أنشطة يقوم بها تتمثل في التخطيط و التنفيذ و المراقبة و التحسين، حيث تكمن أهمية هذه الأنشطة في الوصول لأهداف المنظمة و الأهداف البيئية بطريقة صحيحة.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام الإدارة البيئية بأنه جزء من النظام الإداري الكلي، فهو يمثل مجموع الإجراءات و القوانين التي تهدف إلى بعث منتجات صديقة للبيئة من خلال المحافظة على البيئة من جهة و استمرارها من جهة أخرى.

3- بعض المصطلحات ذات الصلة بنظام الإدارة البيئية:

توجد العديد من المصطلحات ذات الصلة بنظام الإدارة البيئية أهمها:

السياسة البيئية: المقصود بها هو توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية، و التي من خلاله تحدد إطار عملها البيئي ومسؤولية رسم السياسة البيئية تقع على عاتق الإدارة العليا. أما باقي الإيرادات فدورها يتمثل في التنفيذ وتوفير المدخلات لصياغة وتعديل السياسة² و توضيح هذه من الإدارة للتأكيد على:

- مدى ملائمة هذه السياسة لطبيعة و حجم المؤثرات البيئية الناشئة عن أنشطة المؤسسة و كذلك السلع والخدمات التي تنتجها.

- مدى الالتزام بالتحسين المستمر و الحد من التلوث.

- مدى الالتزام باللوائح و التشريعات البيئية.

الأثر البيئي : هو تقارير للحصول على الموافقة لمشروع ما، و تعنى باكتشاف و تقييم أثار التنمية البشرية على البيئة، أي أخذ المشاكل البيئية بعين الاعتبار خلال جميع مراحل دورة المشروع (التخطيط، التشغيل، إعادة تأهيل الأرض واستخدامها)³.

¹ : عائشة بنت عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول إفريقيا يومي 06-07 نوفمبر 2012. جامعة تبسة ص.10.

² : برني لطيفة، مرجع سابق ص.11.

³ : عائشة بنت عطا الله، مرجع نفسه ص.12.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ويمكن القول أن الأثر البيئي هو دراسة الآثار البيئية للمشاريع و الخطط و البرامج، حسب شروط مرجعية معتمدة من الجهات الرسمية، وتتبع التغيرات المؤثرة على البيئة نتيجة ممارسة النشاطات التطورية.

المراجعة البيئية: هي مراجعة بيئة أنشطة المؤسسة للوقوف على الوضع البيئي لها و يعتبر أول خطوة في الإعداد لتطبيق نظام الإدارة البيئية؛ و يهدف إلى تحديد الجوانب البيئية للمؤسسة و تقييم توافقها مع القوانين و التشريعات البيئية¹

الأداء البيئي: يمثل كل تصرفات المؤسسة تجاه البيئة، بغض النظر عن قابليتها أو عدم قابليتها للقياس و بغض النظر أيضا عن تأثيرها عليها أو عدمه؛ أي أن الأداء البيئي هو كل تأثير للمؤسسة من خلال تعاملها مع البيئة².

4- أنواع نظم الإدارة البيئية:

تنقسم نظم الإدارة البيئية إلى ثلاثة أنواع معبر عنها بثلاث مواصفات رئيسية:

4-1 المواصفة البريطانية: (British Standard Bs7750)

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات (BSI) British Standard Institution عام 1994 طبعة (shoenweger 1994/2) و التي مازالت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية iso14001. إلا أنها أقل مرونة و أكثر تحديدا و يصعب تطبيقها على المستوى العالمي؛ لذا اعتمد شروط المواصفة iso 14001 بوصفها قياسية عالمية بعد أن تبسط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية.

4-2 المواصفة الأوروبية: Eco-Management Audit Schème

تبنى الإتحاد الأوروبي (Européen Union) النسخة الخاصة من إدارة البيئة وخطة التدقيق عام 1993 و أصبحت سارية المفعول من عام 1995 و تم تنقيحها عام 2001 لتعكس نظاما طوعيا للمؤسسة التي ترغب في تقييم و تحسين أدائها البيئي (Dewte 2004 :2) وعلى الرغم من اعتماد بنائها على المواصفات البريطانية رقم (BS17750) إلا أنها أكثر المواصفات تشددا و تفصيلا وذلك بسبب التشريعات الألمانية الصارمة.

¹ : خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر و التوزيع ط.2. 2010. ص.231.
² : نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية. عدد خاص. مج.21. ع.2. ديسمبر 2005. جامعة الزهراء. ص.9.

3-4 المواصفة الدولية ISO14001 International Standard

تعد المواصفة (ISO14001) مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية ISO و في ضوءها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية. وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996، لتمكين المنظمة من صياغة السياسة و الأهداف القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة؛ وتطبيق هذه المواصفة على المنظمات التي تسعى إلى تطبيق وتحسين نظام إدارتها البيئية من خلال المطابقة الذاتية مع سياسة البيئية المعلنة للحصول على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية¹.

5- خصائص نظام الإدارة البيئية:

يتميز نظام الإدارة البيئية بعدة خصائص يتمثل أهمها فيما يلي:

- من أكثر الأنظمة الإدارية فعالية في تحقيق أداء بيئي متميز يسمح للمؤسسة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها، و التي لها تأثير في البيئة و العمل على توثيق أوضاعها بما يتناسب و المتطلبات القياسية.
- يساعد المؤسسة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتيا من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي.
- يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي و المسؤوليات و الإجراءات و الموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة.
- يتطلب الحصول على نظام الجودة (OMS) وشهادات المواصفات القياسية البيئية (Do14000)، كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.
- العمليات، حيث يتضمن المعيار (iso 14001) التحسين المستمر للعمليات، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها²

¹ : إيثار عبد الهادي، سوزان عبد الغني، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية iso14001، مجلة الإدارة و اقتصاد، العدد 70، الجامعة العربية، 2008. ص 115.

² : مطانيوس مخول، حنان عانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 2، 2009. ص 37.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

6- أهمية نظام الإدارة البيئية:

أحصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة الفوائد التي تجنيها المؤسسات من تطبيق نظام في النقاط التالية¹:

- يحسن الأداء البيئي: إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجئات غير السارة و يساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة، و يحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.
- يوفر الأموال: إن نظام الإدارة البيئية يمكن أن يوفر للمؤسسة العديد من البدائل لتحسين الأداء؛ فهو يساعد على التخلص من النفايات و منع التلوث و الحفاظ على الموارد و توفير الأموال.
- يدعم و يرفع التنافسية: إن تخفيض التكاليف الطاقية أو الاستغناء عن بعض المواد الكيميائية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، و بالتالي يمكن استغلال هذه الأرباح في زيادة الاستثمارات و غزو أسواق جديدة.
- يحسن صورة المؤسسة: إن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ليست له انعكاسات داخلية فحسب بل تمتد انعكاساتها خارج المؤسسة فبفعل تقنية الإنترنت يمكن لأي مواطن أن يتعرف على المباشر على معدلات التلوث المنبثق من المؤسسات ومدى تطابقها مع المعايير المسموح بها
- يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية: إن الإدارة البيئية تساعد المؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات و التدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية القانونية، وهو ما يضمن لها على المدى البعيد عدم الوقوع في التجاوزات و ما يترتب عنها من مضاعفات.
- القدرة إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.
- يشجع و يحفز تطوير و نشر التكنولوجيات الغير ضارة بالبيئة.

ثانيا: وظائف ومهام نظام الإدارة البيئية

بعد التعرف على معنى نظام الإدارة البيئية ومعرفة مدى أهميته في المؤسسة سيتم التطرق إلى أهم الوظائف و المستويات بهذا النظام الذي يؤدي القيام به بفعالية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

¹ : عثمان حسن عثمان، مرجع سابق، ص.3-4.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1- وظائف نظام الإدارة البيئية:

لا تختلف وظائفه عن الوظائف الإدارية الأخرى بصفة عامة، و إن كان يتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية.

و بصفة عامة تتضمن إدارة البيئة التي يشار إليها في إطار ما يسمى (Act-Plan-Do-Check)

التخطيط (plan).

التنفيذ (do).

التطوير (act).

الرقابة (check).

وكما هو معروف فإن هذا الترتيب هو نفسه المستمد من الخطوات الأربعة المستخدمة في إطار الرقابة على الجودة.

- **التخطيط (plan):** فالتخطيط يعني في هذا السياق تحديد الأهداف و العمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية، و في هذا الإطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس، المنظمة الأمريكية لاختبار المواد و ينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملا لجميع أنشطة المؤسسة التموينية و الإنتاجية و التسويقية¹.

- **التنفيذ (Do):** و هي الوظيفة التي تتمثل في تنفيذ العمليات و السياسات البيئية كما هو مخطط لها، حيث تشمل جميع أنشطة المؤسسة².

- **الرقابة (check):** تتمثل في مراقبة و متابعة العمليات المتعلقة بالإجراءات القانونية و المتطلبات التشغيلية و أهداف السياسة البيئية و العمل على تقييم الأداء البيئي. أي تقييم مدى النجاح الذي حققته الإجراءات و التدابير البيئية المتخذة من قبل المؤسسة³.

- **التطوير (act):** من خلال تصحيح و تقويم و متابعة التطورات المستجدة في مجالات البيئة. وإدارتها على النطاقين الإقليمي و الدولي.

¹: فاتح مجاهدي، براهيممي أشرف، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص: 04.

²: نجوى عبد الصمد، الهام بجاوي، دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2008، ص: 7.

³: محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة والتنمية الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص: 41.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- مهام نظام الإدارة البيئية:

- إن استخدام نظام الإدارة البيئية لوظائفها بشكل متناسق يؤدي إلى القيام بالمهام التالية:
- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة، لمعالجة و الحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية و تحقيق الالتزام بالقوانين و اللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج أنظف، ولإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث؛ و إدخال تعديلات على المعدات و على تصميم المنتج للحد من انبعاث الملوثات.
- تعزيز المشاركة المحلية و الإعلامية.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال و تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض ملكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات و فهم هذا المنظور في المؤسسات يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسها.
- إعداد مشروعات الأنظمة البيئية ذات العلاقة بمسؤولياتها¹.

3- أهداف نظام الإدارة البيئية:

- يهدف نظام الإدارة البيئية إلى تحقيق ما يأتي:
- المحافظة على البيئة و حمايتها و منع التلوث عنها.
- حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة و الأفعال المضرة بالبيئة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية، و تنميتها و ترشيد استخدامها.
- جعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية و الزراعية و العمرانية وغيرها².

¹ : عبد الناصر موسى ، أمال رحمان ، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.69.

²: نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ و الممارسات، المنظمة العربية للتنمية لبحوث ودراسات، 2003، ص:88، تاريخ الإطلاع

www.arado.org.eg .2017/02/13

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثالثا: مستويات نظام الإدارة البيئية:

هناك مستويين لنظام للإدارة البيئية تربط بينهما علاقة تبادلية، وهما الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة و نظام الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

1- نظام الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

يتطلب هذا النظام ما يلي:

- البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته على نحو ما هو مألوف في التنظيم الخطي لأغلب الأجهزة الحكومية، كما في النقل أو الاتصالات أو الكهرباء فقضايا البيئة تقاطع عرضي في كل قطاعات التنظيم الرأسي.
- إيجاد كيان مسئول عن شؤون البيئة في الدولة (إنشاء وزارة مستقلة) لضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الرأسية، لتحقيق الأهداف البيئية و تحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية بنشر الوعي البيئي و التي هي أقرب إلى طبيعة المشاكل البيئية. و لضمان فاعلية عملية الالتزام و بالتالي تحقيق التنسيق البيئي بين الأجهزة المعنية بالبيئة؛ فإنه لا بد من اعتبار العوامل التالية:
 - ❖ وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف، من ناحية أو ضرر للبيئة من ناحية أخرى.
 - ❖ تنمية علاقات التعاون مع المطلوب منهم الالتزام.
 - ❖ تنمية الرقابة الذاتية و ضمان تحقيقها بنزاهة و شفافية.
 - ❖ المرونة و الاستمرارية و التقدم بإصرار نحو الهدف، دون فوق محددات الواقع و ربما يسمح بالتكيف مع التحولات و التقلبات في النظام المؤسسي و المناخ السياسي السائد.

2- نظام الإدارة على مستوى المؤسسة:

هناك فرق بين مؤسسات القطاع العام أو المشترك التي تملكها أو تساهم فيها الدولة و بين المؤسسة الخاصة، حيث تهدف الأخيرة التي تعطيهم أرباحها في سوق تنافسية؛ في حدود ما تسمح به النظم و القوانين و التقاليد، و بالتالي تنقسم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة إلى قسمين هما¹:

- نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

- نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية.

¹ : يوسف ابراهيم، الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية، [د.ن]، الشارقة، 2003، ص.25.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2-1 نظام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

وهي معالجة منهجية لرعاية البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع، و استخدام المؤسسة هذه المعالجة هو أصلا عمل تطوعي يأتي بمبادرة من قيادة المؤسسة. واستخدامها لهذا المرجع لا يقتصر على التقييم النقدي لمزايا إقامة منظومة الإدارة البيئية؛ بل يتدرج أيضا إلى النظر في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إذا لم تقم بالاهتمام بالإعتبارات البيئية.

لقد أدركت قطاعات الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج و الاستهلاك الراهنة ليست مستدامة و على المؤسسة الرغبة في الاستمرار في السوق أن تدرج بشكل تدريجي و متواصل الاعتبارات البيئية في إستراتيجيتها و مخططاتها بعيدة المدى. ولعل أهم أدوات تحقيق هذا الدمج هي إقامة منظومة الإدارة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة المؤسسة البيئية؛ وما زال العمل يجري بجدية في المنظومة العالمية للمواصفات القياسية ISO في إطار المواصفة إيزو 14000 لتطوير أدوات أخرى أكثر تعقيدا و عمقا و أساليب مختلفة للتقييم البيئي¹.

2-2 نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية:

هناك أسباب مهمة تدفع المؤسسة الصناعية الاهتمام بإقامة منظومة الإدارة البيئية تتلخص في ما يلي:

التشريعات و الالتزامات:

يسود العالم اليوم تزايد ملحوظ في سياسة حماية البيئة و إستراتيجياتها و التشريعات واللوائح التنظيمية لتنفيذها، وفي نفس الوقت هناك تركيز أكثر على تحقيق الالتزام بالتشريعات و اللوائح بطرق مبتكرة في أحيان كثيرة تختلف في منطلقاتها على الأسلوب التقليدي لتحقيق الالتزام. تقوم على جهد مشترك و التزام طوعي في جو من الراحة وإقناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذا التعاون لتحقيق الالتزام بالتشريعات السائدة.

تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة:

تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة و تزايد الضغط على الأجهزة الحكومية و المؤسسات الصناعية لوقف التلوث و إصلاحه، مما فرض على المؤسسات الصناعية الاهتمام و الاستجابة لهذا الضغط و تحسين صورة المؤسسة؛ و لإظهارها بمظهر التنظيم و الوطني الحريص على مصلحة الوطن خصوصا

¹ : عبد الحسن الصرن، نظام الإدارة البيئية و الإيزو 14000، مرجع سابق ص.90

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

و أن الضغط يأخذ الآن أشكال جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمؤسسة في وسائل الإعلام و متابعة أو مقاطعة منتجاتها¹.

المنافسة:

عزوف المستهلكين عن منتجات المؤسسات ذات الأداء البيئي المتدهور يؤدي إلى إضعاف و ضعها التنافسي، و هذا الضعف ناتج عن ارتفاع تكلفة إنتاجها نظرا لما يصاحبها سوء الأداء البيئي من هدر الموارد و الطاقة و تدهور في نوعية المنتجات. أما على المستوى الدولي فإن عولمة النشاط الإنتاجي و الاقتصادي في عالم اليوم و الاتفاقيات الدولية التي تحكم الأداء البيئي للدولة و مؤسساتها، قد تنتهي باستبعاد إنتاج المؤسسة الممثلة من السوق العالمية نتيجة التشريعات و اللوائح التنظيمية التي تصدر في أقطار بعيدة جدا عن دولة المؤسسة؛ لا تملك هذه الأخيرة أن تتدخل في شأنها باعتبارها مسائل خاصة بالسيادة الوطنية. و هناك اليوم قائمة يتزايد طولها للموارد المحظور استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية و قد يبدو و لأول مرة أنه ليس لهذه الإجراءات تأثير على السوق المحلية، إلا أن مسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفعيل و الاهتمام.

الاعتبارات المالية:

تتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المؤسسة
- تحديد التعريفات و مخلفات الإنتاج و فرض الضرائب و الرسوم عليها.
- مواقف البنوك و شركات التأمين من المؤسسة و ما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.

متطلبات سوق التصدير:

لابد من الالتزام بمواصفات و مقاييس الجودة لدعم هذه الدول على التصدير، و يتوقف تطبيق هذه المواصفات على المستوى التكنولوجي و مستوى التنمية الاقتصادية في الدول و مؤسساتها المنتجة؛ و يتوقع أن تطبق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية. ومن هنا تظهر العلاقة التبادلية بين نظام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة و نظام الإدارة البيئية على مستوى الدولة.

¹ : نادية حمدي صالح، مرجع سابق، ص: 89

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن نظام الإدارة البيئية جزء من إدارة المنظمة تهدف لتحقيق حماية البيئة و حتى تحقق هذه الإدارة غايتها و جب عليها الاقتران بنظام الإدارة البيئية، حيث أن هذا الأخير له العديد من العمليات التي تكمله و له ثلاث أنواع رئيسية كما يتميز هذا النظام عن غيره بمجموعة من الخصائص. إضافة إلى الفوائد التي تجنيها المؤسسات جراء تطبيقها لهذا النظام¹.

المطلب الثاني: نظام الإدارة البيئية وفقا لسلسلة المواصفات الدولية (ISO14000)

لقد أدت الأنشطة البشرية الصناعية التي تفرز مواد سامة، وكذلك التسيير غير العقلاني في استخدام الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالبيئة، هذا ما أدى إلى حتمية وضع مواصفات تضع ضوابط للاعتبارات البيئية.

أولاً: ماهية سلسلة المواصفة (ISO14000)

تعتبر سلسلة الإيزو 14000 من أكثر المواصفات شهرة و استخداما إذ تحتوي على مبادئ توجيهية يحدد من خلالها شروط النظام الفعال للإدارة البيئية. أي توفير إطار شامل لسياسة و إستراتيجية و خطط و إجراءات تتعلق بالبيئة.

1- نشأة وتطور سلسلة المواصفة (ISO 14000)

على أثر النجاح الذي حققته منظمة المواصفة الدولية ISO في مجال نظام إدارة الجودة (ISO9000) إضافة إلى تصاعد الدعوات الموجهة للمنظمة من قبل منظمة الأمم المتحدة و متطلبات أخرى لإصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة لذلك نشطت المنظمة في هذا المجال².

شكلت منظمة (ISO) في عام 1991 مجموعة استشارية دولية متخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على:

- وضع مدخل علم للإدارة البيئية مماثل لمواصفة إدارة الجودة (ISO9000)

- تقرير قدرة المنظمة على ترشيح التحسين في الأداء البيئي.

- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض و إزالة الحواجز التجارية فأثمرت جهود هذه المجموعة الاستشارية إلى تشكيل لجنة فنية اختصت بتطوير هذه المواصفة تضمنت اللجنة الفنية ستة لجان فرعية هي:

¹ : نادية حمدي صالح، مرجع نفسه، ص.90.
² : أحمد نزار النوري، تامر البكري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص.65.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- لجنة أنظمة الإدارة البيئية.
- لجنة التدقيق البيئي و علاقات التحقيق البيئي.
- لجنة الملحقات البيئية.
- لجنة تقييم الأداء البيئي.
- لجنة تقييم دورة الحياة.

في سبتمبر 1991 صدرت سلسلة المواصفة (ISO 14000) بشكل نهائي متضمنة عدة إصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع تنفيذه.

2- تعريف سلسلة المواصفة (ISO 14000)

عرفة على أنها "متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه مع جميع أنواع وأحجام المنظمات و يتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية، اجتماعية.

كما عرف الإيزو 14000 بأنه "مجموعة من المعايير القياسية بجنييف ISO و بمعنى آخر أن سلسلة الإيزو 14000 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير و التحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة¹.

ومنه فإن سلسلة المواصفة (ISO 14000) من مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة، ومن ثم فهي تتيح للمؤسسات و الهيئات على المستوى العالمي إتباع إدارة بيئية متفق عليها؛و بالتالي فهي تضمن حماية البيئة من التلوث و ذلك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية، والاجتماعية.

3- أهداف سلسلة المواصفة (ISO 14000)

تهدف سلسلة (ISO 14000) إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها²:

- التزام المؤسسات بالإعلان عن سياستها البيئية و شروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية و الزبائن و الرأي العام.

- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المتخصصة بشأن السلامة البيئية.

- مساعدة المؤسسات على إقامة نظام ذاتي للإدارة البيئية يتضمن حسن التعامل مع قضايا البيئة.

¹ : رحيم حسين، رشيد مناصري، مواصفات الإيزو كمييار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، ص.07.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف و السياسات خاصة بالإدارة البيئية.

4- فوائد الحصول على شهادة نظام الإدارة البيئية (ISO 14000)

هناك عدة فوائد من الحصول على سلسلة المواصفة (ISO 14000)¹:

- رفع كفاءة الإنتاج: إن تطبيق بنود المواصفة يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال شراء أفضل المواد الخام.

- تقليل الطاقة والحد من التلوث.

- تبيين الأداء البيئي و ذلك من خلال تقليل معدلات التلوث و الترشيدات المتعلقة بالطاقة والكهرباء و المياه.

- التوافق مع القوانين و التشريعات البيئية.

- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة.

- رفع و زيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالشركة.

5- أهم الانتقادات الموجهة لسلسلة المواصفة (ISO 14000)

لقد واجهت هذه السلسلة العديد من الانتقادات أهمها:

- انتقادات داخلية: متمثلة في الطاقة اللازمة من قبل المدراء و الكوادر (جهد،كلفة،وقت) لإقامة و تشغيل هذا النظام.

- انتقادات خارجية: متمثلة في كونها نظام تهدف أساسا إلى مراعاة مصالح المنظمة الأخرى و البيئة على حساب عمل المؤسسة إضافة إلى تكاليف الإشارات و البرامج الخارجية، كما أن هناك بعض المبادلات المبهمة في المواصفة منها تحديد و تحليل الجوانب البيئية للمنظمة².

¹ : محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقاتها، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص. 318 .

² : نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص. 131 .

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثانيا: متطلبات تطبيق سلسلة المواصفة (ISO 14000)

يساعد تبني نظام الإدارة البيئية على تحقيق متطلبات الإيزو 14000 و إتمام الأعمال التي تقوم بها المؤسسات بالشكل الذي يكون ذو تأثير كبير في البيئة، مما يتيح للمؤسسة الحصول على شهادة ISO 14000 و تفعيل دورها في حماية البيئة¹.

1- دوافع تبني نظام الإدارة البيئية (ISO 14000)

1-1 الدوافع الداخلية:

إن حصول مؤسسة ما على مثل هذه الشهادة كنوع من برامج EMS يؤدي إلى تحقيق المزايا الداخلية للمؤسسة، والذي يكون حافزا للإدارة لكي تتبنى هذا المقياس من خلال:

- توفر لها قيمة تجارية و دورا رياديا في مجال البيئة و يقوى من موقعها التجاري في الأسواق.
- زيادة الكفاءة التشغيلية.

- تحقيق التكلفة عن طريق إعادة الدورة الإنتاجية.

- توفير آلية للرقابة و السيطرة على الطرائق الإدارية الحالية من أجل تكامل الأنظمة الحالية أو لأجل إيجاد نظام لم يكن موجود.

1-2 الدوافع الخارجية:

و تتمثل في الضغوطات الخارجية و التي ترغب المؤسسة على تبني و تطبيق سلسلة المواصفة (ISO 14000) وهي:

- طلب السوق:

يعتبر طلب السوق على المنتج المسؤول الأول بيئيا بمعنى أن مقاطعة المنتج المناسب مباشرة لزيادة الوعي البيئي لدى المنتجين و الذي يدفعهم للعمل به لغرض تقليل المؤثرات البيئية، أي للمستهلكين و هذا يلعب دورا مهما في الجانب البيئي؛ و الذي يتمثل بازدياد الطلب على المنتجات لذا تستجيب المؤسسات وهذه الاستجابة تتمثل في أهتمام الجدير و الكبير بالجانب البيئي.

¹: يوسف حجم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية و الخدمية، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص.382 .

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- مزايا السوق:

تحصيل المؤسسات التي يكون إنتاجها غير مضر بالبيئة على الحصة السوقية الأكبر و كذلك الحصول على شهادة (ISO 14000) يمثل ميزة تنافسية للمؤسسات كونها تبين مقدار اهتمامها بالجانب البيئي.

- المتطلبات الحكومية:

للدولة دورا حاسما في تعزيز و تفعيل الأداء البيئي من خلال التشريعات و الأنظمة البيئية، و لقد تزايدت السياسات الحكومية و التشريعات؛ خلال العقدين الماضيين و ستستمر في هذا الاتجاه حيث تعطي الحكومة أهمية بالغة لشهادة (ISO 14000) بسبب الدور الذي يلعبه كبديل عن الأنظمة و التشريعات المشددة و المكلفة. و بذلك تكون عملية الحصول على شهادة (ISO 14000) وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية¹.

2-2 متطلبات تطبيق سلسلة المواصفة (ISO 14000)

يجب على المؤسسة أن تأسس و تحافظ على منظومة الإدارة البيئية و هذا من خلال التطرق إلى مختلف متطلبات شهادة ISO 14000.

السياسة البيئية:

تعرف الإدارة العليا للمؤسسة السياسة البيئية لتأكيد ما يلي:

- أن تكون مناسبة لطبيعة و حجم التأثيرات البيئية لأنشطتها أو خدماتها.
- أن تتضمن الالتزام بالوفاء و بالتشريعات واللوائح البيئية.
- أن تعد الإطار العام لضبط و فحص الأهداف و المستهدفات البيئية.
- أن تتضمن الالتزام بالتحسين والحد من التلوث.
- أن توثق و تنفذ وتضمن وتعمم لكل العاملين².

¹: يوسف حجم الطائي وآخرون. مرجع نفسه ص.383

²: خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة مرجع سابق، ص:238.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

التخطيط:

يجب على المؤسسة أو المنظمات أن تكون مخططة لتطبيق شهادة (iso 14000) و ذلك من خلال¹:

- الجوانب البيئية:

تضع المؤسسة و تمون نظام لتعريف الجوانب البيئية لأنشطتها أو بمنتجاتها أو خدماتها التي تستطيع التحكم فيها و يتوقع أن تتمكن من السيطرة عليها لكي تحدد تلك التي لها أثار ملموسة على البيئة

- المتطلبات التشريعية وغيرها:

تضع الإدارة نظام يلم ويحيط بالمتطلبات التشريعية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها.

- برامج الإدارة البيئية:

تضع الإدارة برنامج لبلوغ الأغراض و الأهداف تتضمن:

- ❖ تحديد مسؤولية بلوغ الأغراض و الأهداف عند كل و وظيفة و مستوى في الهيكل التنظيمي.
- ❖ الوسائل و الإطار الزمني المحققة للإنجاز.
- ❖ إذا انطلق مشروع بتنمييات جديدة أو أنشطة جديدة أو معدلة، فإن المنتجات أو الخدمات أو البرامج سوف تتعدل حينما توافقت لتأكيد أن الإدارة البيئية تسري عليها على هذه المشروعات.

التنفيذ و التشغيل:

على المؤسسة أو المنظمات أن تنفذ و تطبق شهادة (iso 14000) على النحو التالي:

❖ البيئة و المسؤولية:

تحديد و توثيق الأدوار و المسؤوليات و الواجبات و تعميمها للتسيير على الإدارة الفعالة، و تعيين الإدارة العليا للمؤسسة ممثلين للإدارة يتولون إلى جانب مسؤولياتهم الحالية مهام سلطات و مسؤولياتهم مفادها:

- التأكيد من أن متطلبات منظومة الإدارة البيئية قد تم وضعها و تنفيذها بمقتضى هذه الوظيفة.

- موافاة الإدارة العليا بتقرير أداء منظومة الإدارة البيئية للفحص و أساسا للتحسين في منظومة الإدارة العليا.

¹ : نجم العزاوي، مرجع سابق، ص،ص:188-189.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

❖ التدريب و التوعية و الإدارة:

تضع المؤسسة الاحتياجات التدريبية، حيث يتحتم على المؤسسة أن تقوم بالتدريب المناسب لجميع العاملين الذين قد ينشأ عن عملهم تأثير بارز على البيئة كذلك تصون الأساليب لإلهام عمالها في كل وظيفة و مستوى كما يلي:

- أهمية تطابق السياسة و الأساليب البيئية مع متطلبات منظومة البيئة.
- التأثيرات البارزة العملية أو الكامنة لأنشطتهم و المزايا البيئية للأداء الفردي المتحسن.

❖ توثيق المنظومة الإدارية البيئية:

- تضع المؤسسة قاعدة للمعلومات و تصونها، و يكون التوثيق ورقيا أو إلكترونيا من أجل:
- وصف لب عناصر المنظومة الإدارية و علاقتها البيئية.
 - تحديد تحرك المستند.

الفحص و الإجراءات التصحيحية:

على المؤسسة أن تقوم بالفحص و الإجراءات التصحيحية على النحو التالي:

❖ الرقابة والقياس:

تضع المؤسسة و تصون أساليب موثقة لرقابة و قياس عملياتها و أنشطتها و التي يمكن ان تكون لها تأثيرات بارزة على البيئة، و يتضمن ذلك تسجيل المعلومات التابعة للأداء و إجراءات التحكم المتعلقة بالعمليات و المطبقات مع أغراض و أهداف المؤسسة¹.

❖ عدم المطابقة و الإجراءات التصحيحية و الوقائية:

تضع المؤسسة و تدون أساليب لتحديد المسؤوليات و الواجبات لعدم المطابقة وأخذ الإجراءات لإزالة أية تأثيرات تبين فيها و أخذ المبادرة و استكمال الإجراءات لإزالة أية تأثيرات تبين فيها و أخذ المبادرة و استكمال الإجراءات التصحيحية و الوقائية، و أيضا تنفيذ و تسجيل المؤسسة أي تغيرات في الأساليب الموثقة التي تسفر عنها الإجراءات التصحيحية و الوقائية.

¹ : عبد الرحيم علام، مقدمة في نظام الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2005، ص.14.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

فحص منظومة الإدارة البيئية أو المراجعة الإدارية:

تعيد المؤسسة النظم على فترات تحددها الإدارة العليا في منظومة الإدارة البيئية لتؤمن استمرار ملائمتها و كفايتها و فعاليتها. و تؤكد عملية إعادة النظر أن المعلومات الضرورية يتم تجميعها لإقامة الفرصة للإدارة لإجراء هذا التقييم و يتعين توثيقه¹.

3- مراحل تحقيق شهادة (ISO 14000)

إن مواصفات الإيزو (14000) جميعها مواصفات طوعية اختيارية، و إن القسم الأكبر بمثابة مبادئ مرشدة و توجيهات في تبني السياسات البيئية و تحديد المطالب البيئية، و إن ISO14001 هي فقط المواصفة التي تستطيع المؤسسة أن تعمل فيها على شهادة بشكل طوعي و ليس إلزامي، و لأن المؤسسات أصبحت مطالبة بها هناك خيارات متاحة²:

3-1 التصريح الذاتي:

أي قيام المؤسسة بالتقييم الذاتي لنظام الإدارة البيئية و التصريح بأن نظامها يفي بالمواصفة.

3-2 شهادة الطرف الثالث:

أي أن المؤسسة تعتمد على طرف ثالث لتقييم نظام إدارتها البيئية حسب مواصفة الإيزو (14000) و هذا الأخير يجب أن يكون معتمد من قبل هيئة الإيزو المخولة و الكثير من المؤسسات تحقق الشهادة باستخدام مدخل المراحل و هي كالتالي:

- المرحلة الأولى:

تحقيق مراجعة الخط الأساسي و تحليل الفجوة يعني تحليل الفجوة يقارن نظام إدارة المؤسسة العالمية مع مواصفة الإيزو 14000 من خلال إنجاز مراجعة مطابقة الخط الأساسي، هذه المراجعة تتألف من مراجعة الوثائق؛ إجراء المقابلات ؛ تقديم تقرير للإدارة الذي يتضمن المطالب التفصيلية من أجل التنفيذ.

- المرحلة الثانية:

تنفيذ نظام الإدارة البيئية و ذلك من خلال استخدام تحليل الفجوة و مواصفة الإيزو 14000، ليتم تعديل نظام الإدارة البيئية ليتطابق مع الإيزو 14000.

¹ : عبد الرحيم علام، مرجع سابق، ص:15.
² : ايثار عبد الهادي ، مرجع سابق، ص:120.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثالثا: تقييم سلسلة المواصفة (ISO 14000)

تعتبر سلسلة (ISO 14000) من أهم الأدوات التي تعمل على معالجة البيئة، و ترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع عملي داخل المؤسسة و في ما يلي سيتم التطرق لبعض عوامل النجاح الخاصة بتطبيقها؛ وأهم العيوب و الانتقادات الموجهة لها.

1- عوامل النجاح في تطبيق المواصفة (ISO14000)

من المفاتيح الأساسية لنجاح (ISO 14000) هي:

1-1 القيادة البيئية في المؤسسة:

إن الإدارة العليا ينبغي أن تكون ذات توجهات ودية بيئية و أن يكون أحد أعضاء الإدارة العليا مسئول عن متابعة الأمان، و الاتجاهات البيئية في سياسات و خطط و برامج و ميزانية المؤسسة، و بهذه الطريقة يمكن أن يدرك العاملين في المؤسسة أن البيئة هي مكون أساسي في سياسات و ممارسات المؤسسة؛ وفي قيم و سلوكيات أفرادها الذين سيقومون على أساسه في ما بعد، وهذا يعني أنه المكون الأول للمناخ البيئي في المؤسسة و القيادة البيئية.

1-2 تبني سياسة بيئية واضحة:

على المؤسسة أن تكون لها سياسة بيئية محددة وهي مجموعة الأهداف و المبادئ و القيم المرشدة في التعامل مع القضايا البيئية، حيث أن هذه السياسة الواسعة من حيث الأهداف و التوجهات يمكن أن تساعد أفراد المؤسسة على زيادة وعيهم و اهتمامهم بالقضايا البيئية؛ و إعطائها نفس القيمة التي يتم إعطاؤها للقضايا المالية و هذا كفيل في أن يجعل القضايا البيئية جزء من المناخ التنظيمي للمؤسسة.

1-3 الأنشطة التنظيمية الخضراء:

لاشك أن الإدارة التي تريد أن تحقق النجاح في سياساتها البيئية فإنها تعمل بجدية عالية من أجل الأنشطة البيئية داخل المؤسسة وخارجها. كما أنها تعمل على إدخال الحوافز البيئية التي تضع لمن يبادر من أجل تحسين صورة المؤسسة بيئياً؛ أو تطوير منتجات أو خدمات المؤسسة الموجهة للزبائن و الحرص على مشاركة المختصين بالبيئة و فرق العمل السياسية في المؤسسة¹.

¹ : يوسف حجم الطائي وآخرون، مرجع سابق، ص.390.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- عيوب تنفيذ سلسلة المواصفة (ISO 14000)

نختصرها في الآتي¹:

- هناك بعض المجالات المبهمة في ISO 14000 منها تحديد و تحليل الجوانب البيئية للمؤسسة و وضع الأولويات و الأهداف و الغايات البيئية.
- تخلق المواصفة حواجز تجارية تتمثل في غياب البنية التحتية و شح الموارد و ضعف أداء الجهر.
- تعيد المواصفة ISO 14000 مبادئ تقليدية لهنري فايول الذي يعيد التركيب الهرمي في تنفيذ النظام و الذي يبدأ من القمة إلى القاعدة.

رابعاً: مكونات سلسلة المواصفة القياسية (ISO 14000)

تشتمل السلسلة على مجموعة من وثائق إرشادية، ما عدا المواصفة ISO 14000 فهي المواصفة الإلزامية الوحيدة التي تقدم للمنظمات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، أما بقية المقاييس فهي مقاييس إرشادية تستخدمها المنظمات للتأثير على جوانب العمل المتعلقة بمسؤوليتها البيئية، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي²:

الجدول رقم (01-01) عائلة سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000

| المرحلة | رقم و تاريخ المواصفة | العنوان |
|---------|----------------------|--|
| ISO | 2004 :14001 | SME: مواصفة مع مرشد للاستخدام. |
| ISO | 1996 :14004 | توجيهات عامة حول مبادئ و تقنيات تصميم SME. |
| ISO | 2010 :14005 | إرشاد و توجيهات عامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق تطوير صيانة و تحسين SEM. |
| ISO/CD | 2011 :14006 | إرشادات و توجيهات لإنشاء، توثيق، تطبيق، و تحسين أداء التصميم البيئي في إطار SME. |

¹ www.kcg.com.5g/historg.iso.14000.html

² : مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. 2013.ص.60.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

| | | |
|---|--------------------|--------|
| إرشادات لمراجعة نظام إدارة الجودة و/أو البيئة. | 2002:14011 | ISO |
| تحدد عمليات التدقيق الأساسية. | 14014: لم يحدد | ISO |
| التقييم البيئي للمؤسسات و المواقع. | 2001:14015 | ISO |
| الملصقات البيئية: توجيهات و مبادئ عامة. | 1998:14020 | ISO |
| التصريحات البيئية الذاتية. | 1999:14021 | ISO |
| الملصقات البيئية: تحديد شروط استخدام الرموز البيئية. | :14022 | ISO |
| إطار و منهجية للقيام باختبار المصطلحات و الرموز البيئية. | :14023 | ISO |
| المبادئ و الطرق لتصميم برامج الملصق البيئي رقم 1. | 1999:14024 | ISO |
| مبادئ و إجراءات لتطوير الملصقات البيئية رقم . | 2006:14025 | ISO |
| إرشادات لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات. | 2000:14031 | ISO |
| دراسة حالة لتوضيح استخدام ISO 14031 | 2000:14032 | ISO |
| إرشادات جمع و إيصال المعلومات الكمية حول البيئة. | 14033: قيد التطوير | ISO |
| مبادئ و إطار العمل لتحليل دورة الحياة. | 1997:14041 | ISO |
| توجيهات لتقييم أثر دورة الحياة. | 2000:14042 | ISO |
| تفسير نتائج دورة الحياة. | 2000:14043 | ISO |
| مبادئ متطلبات و توجيهات تقييم الفعالية الإيكولوجية لأنظمة الإنتاج | 2012:14045 | ISO/WD |
| أمثلة حول تطبيق المواصفة ISO 14001 | 2000:14049 | ISO/TR |
| مصطلحات و تعاريف حول ISO 14001 | 2009:14050 | ISO |
| معلومات لمساعدة المؤسسات لرعاية الغابات. | 1998:14061 | ISO/TR |

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

| | | |
|--|----------------|---------|
| إرشادات وتوجيهات و أمثلة لتوطيد العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة | 14063: لم يحدد | ISO |
| محددات و خطوط توجيهية للمؤسسات لقياس والتصريح بالانبعاثات والحد منها. | 14064: 2006 | ISO |
| مبادئ و متطلبات خاصة بهيئات المصادقة على التصريح بالانبعاث الغازات و مراجعتها. | 14065: 2007 | ISO |
| شروط و متطلبات فرق المراجعة و توجيهات عامة للتقييم. | 14066: لم يحدد | ISO/DIS |
| إطار لقياس بصمة الكربون التي تخلفها المنتجات. | 14067: 2012 | ISO/CD |
| ملف توجيهي لقياس انبعاث الغازات مكمل ل 14064 | 14069: لم يحدد | ISO/WD |

المصدر: مشان عبد الكريم. دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

ملاحظات: **ISO**: مقياس دولي **WD**: مسودة عمل **TR**: تقرير اللجنة
CD: مسودة اللجنة **DIS**: المسودة الدولية للمواصفة **SME**: نظام الإدارة البيئية.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في المجال الاقتصادي والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية والإفصاح عن النتائج والقوائم المالية، من هنا جاءت أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في بيئة تمتاز بالتجديد و التقلب و المنافسة. نقوم في هذا المبحث بتقديم آليات لقراءة المؤشرات المالية للمؤسسة الاقتصادية، عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

أولاً: مفهوم التوازن المالي

1- تعريف التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأنه التقابل ألقيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة أخرى حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها و كذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها¹.

ثانياً: مستويات التوازن المالي

من أهم الأهداف و المبادئ التي تسعى إليها المؤسسة و التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع المقرضين، نجد أن التوازن المالي لهيكل المؤسسة و الذي ينتقل من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل و مدة وجودها بالمؤسسة مع الاستعمالات و مدة استعمالها فيها وهذه القادة تعطي ثلاث توازنات فرعية:

1- رأس المال العامل (FR)

يقصد به حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأمد أي الموجودات المتداولة، أي الاستثمار في فترات النقدية و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي و غيرها من الفترات المتماثلة².

¹: ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الجزائر، دار الأفاق، 1991، ص.11.
²: حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الأردن، دار الوراق، ط.2. 2008، ص.85.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي يساعد هذا المؤشر في الحكم على مقدرة المؤسسة على مواجهة؛ الخصوم المتداولة المستحقة عليها، ويتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم ا

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

من خلال ما سبق يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه فائض الأموال الدائمة على الأموال الثابتة، أي حصة الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأموال المتداولة¹.

وتتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالعسر المالي والإفلاس.

1-2 أنواع رأس المال العامل

- **رأس المال العامل الصافي:** يعرف بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كباقي النسب الأخرى بل هو عبارة عن مفهوم لنسبة التداول حيث تبين هذه النسبة مدى زيادة الموجودات المتداولة².
- كما يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول من الأصول المتداولة، و يدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي.

رأس المال الدائم (الصافي) = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال الدائم (الصافي) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة

- **رأس المال العامل الخاص:** يعتبر (إذا كان موجبا) جزءا من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة

رأس المال العامل الخاص = الأصول الثابتة

رأس المال العامل = أصول متداولة - مجموع الديون

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - ديون طويلة الأجل

¹: محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي. شركات و أسواق مالية. المملكة العربية السعودية. المريح. 2009 ط. 2. ص 13.
²: مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي. عمان دار أجنادين للنشر و التوزيع. 2006. ص. 63.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ويعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموعة الأصول المتداولة، والتي طبعا تستعمل لدورة استغلالية واحدة¹.

ويقصد به أيضا إجمالي الموجودات المتداولة بفقراتها المختلفة، والمعروف ماليا عن هذه الفقرات أن تتحول إلى نقد خلال فترات زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة، وذلك فالإستثمار فيها قصير المدى لا يزيد في الغالب عن السنة؛ وهذه الأصول النقدية هي، الإستثمارات قصيرة الأجل، الذمم، و المخزون السلعي².

رأس المال العامل الإجمالي=الأصول المتداولة

- رأس المال العامل الخارجي: هو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة، أي قيمة ديونها المختلفة.

رأس المال العامل الخارجي= مجموع الديون

1-3 حالات رأس المال العامل:

- من منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل و ذلك على النحو التالي³.

شكل رقم (01-01) الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية

| | |
|------------------|------------------|
| حركة التمويل | |
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| الأصول المتداولة | FR |
| | ديون قصيرة الأجل |

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ص.68.

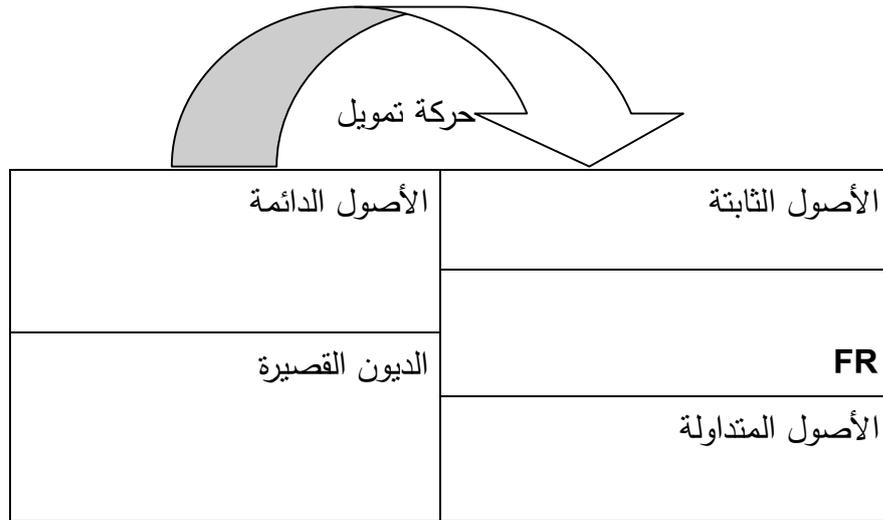
¹ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق ص.23.
² محمد طيب، محمد عبيدات الإدارة المالية في القطاع الخاص عمان، دار البداية.2009.ص264.
³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية الأردن، دار وائل للنشر.ط.2. 2006. ص.68.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها، هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

شكل رقم (01-02) الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.



المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي. ص. 69

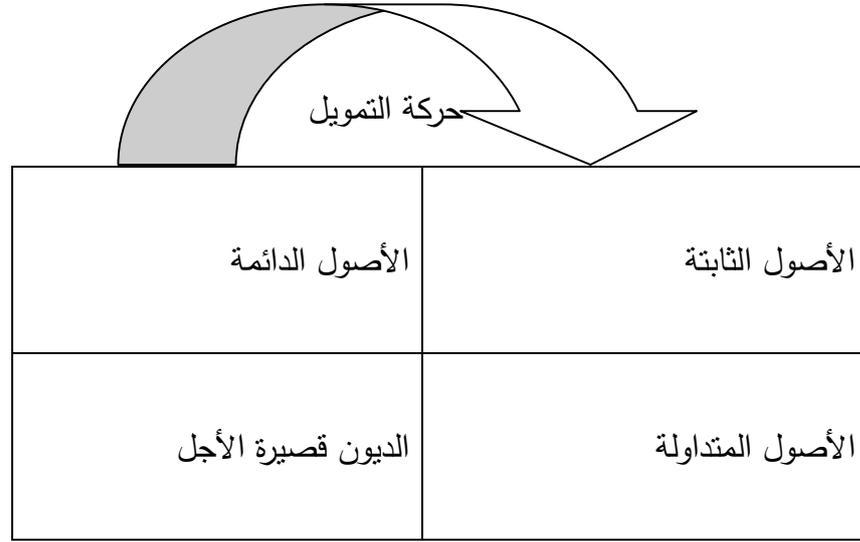
الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأصول الدائمة تساوي الأصول الثابتة)

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة¹.

¹ : إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص. 69- 70

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

شكل رقم (01-03) الحالة الثالثة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي. ص. 70.

- منظور أسفل الميزانية: يعبر رأس المال عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تمويل أصولها المتداولة. وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة (نقود سائلة)، ويتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل. وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر.

• الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل)

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

• الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل)

باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض ولا عجز في حالة مثلى نادرة الحدوث

• الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القرض قصيرة الأجل)

في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير¹.

¹ : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع نفسه. ص. 70.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- إحتياج في رأس المال العامل (BFR)

تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات البنكية) وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات و إحتياجات الدورة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) و بمقارنة قيمة العنصرين تتحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا . كما يمكن تعريف BFR بأنه ذلك الجزء من إحتياجات الدورة التي يتم تغطيتها عن طريق الديون المرتبطة بالدورة، و الذي ينتج عن التقارب الزمني بين المشتريات و المبيعات أي المدفوعات و المقبوضات و يمثل الأموال الدائمة الواجب توفيرها لتمويل الموجودات المتداولة¹ . فإذا كان الفرق موجبا فإن المؤسسة لم تغط كل إحتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى وعليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الإحتياجات و بالتالي تلجأ إلى مواردها تزيد مدتها عن الدورة أو تحتاج إلى رأس المال و العكس في حالة سلبية النتيجة.

- علاقة حساب إحتياج رأس المال العامل

إحتياج رأس المال العامل = إحتياج الدورة - موارد الدورة

= (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

3- الخزينة (TR)

تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن القيم الجاهزة أو الصافي بين رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل. أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح إحتياجات رأس المال من رأس المال العامل² .

- **الخزينة:** هي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR وإحتياج رأس المال العامل BFR³.

¹: ناصر دادي عنون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق، ص.25.

²: المرجع نفسه، ص.25-26.

³: عبد الغني دادن، محمد أمين كعاسي. الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. جامعة ورقلة. الجزائر 2005. ص.304.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- علاقة حساب الخزينة:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياج رأس المال العامل}$$

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة و النشاط

تعد مؤشرات السيولة و النشاط معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة باستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين¹.

أولاً: نسب السيولة:

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على Liquidité Ratio ويقصد بها الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة). وتعد نسب السيولة من الأهمية بما كان للإدارة و الملاك و المقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمان قصير الأجل.

تشير هذه النسبة إلى ما مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فوراً، باستثناء المخزون، حيث يصعب بيع المخزون حالاً أو أن قيمته السوقية أقل من قيمته الدفترية أو أعلى منها².

1- نسبة التداول:

تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة و يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة³.

وتسمى هذه النسبة أحيانا نسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول و الخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل⁴.

¹ : منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر ط.5 الإسكندرية. المكتب العربي. 2003.ص.74.
²:نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الإستراتيجية: المدخل و المفاهيم و العمليات. عمان. دار الثقافة للنشر و التوزيع. 2004.ص.267.
³:عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي. 2008.ص.88.
⁴:عدنان تابة النعيمي، ياسين كاسب، الخزينة أساسيات في الإدارة المالية. عمان: دار الميسرة. 2007.ص.217.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

و بموجب العلاقة أدناه Current Ratio يتم حساب التداول.

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

2- نسبة التداول السريعة

يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولاً من الدائنين. فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، وهناك احتمال فأن يتم بيعه بخسارة بل قد لا تتمكن الإدارة من بيعه على الإطلاق. لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول؛ لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة هي نسبة التداول السريعة.

تلك النسبة التي تعتبر مقياساً لمقدرة المؤسسة Acid-Test Ratio or Quick Ratio على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول من الأصول سريعة التحول إلى نقدية¹.

تقيس هذه النسبة درجة السيولة السريعة المتاحة حالاً للوفاء بالتزامات قصيرة الأجل².

إن هذا المؤشر يستبعد العناصر الأقل سيولة والتي يتطلب تحويلها إلى نقد سريعاً تحمل بعض الأعباء المالية كالذمم المدينة و المخزون السلعي و المصاريف المدفوعة مقدماً، بالتالي سوف يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تعرضها لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف بها³. و النسبة المعيارية النموذجية هي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي} / \text{الخصوم المتداولة}$$

3- نسبة النقدية وشبه النقدية

إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة في سيل المخزون خلال سنة، فإن نسبة النقدية تفترض أيضاً صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير قبل مضي سنة، إذا كان الأمر كذلك فإن مصادر السيولة للمؤسسة سوف تنحصر في النقدية و غيرها من الأصول التي لا توجد صعوبة تذكر في تسيلها مثل الودائع المصرفية، وغيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر على الإطلاق.

¹: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص.75.

²: ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة في المنشآت الخدمية و التجارية و الصناعية: تحليل القوائم المالية و المحاسبة عن التزاماتها، الإسكندرية، دار الجامعة، 2006، ص.244.

³: دريد كمال، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الأردن، عمان، ط.2، 2009، ص.87.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

و يمكن حساب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة النقدية و شبه النقدية} = \text{النقدية} + \text{شبه النقدية} / \text{الخصوم المتداولة}$$

4- سيولة الذمم:

عندما يكتشف المحلل المالي أن نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة تقل عن مثلتها على مستوى الصناعة فإن من واجبه القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة. خاصة الذمم والمخزون للتأكد من مدى سيولتها. و بالنسبة لسيولة الذمم يمكن حسابها بقياس متوسط فترة التحصيل، وكذلك بتحليل أعمار مفردات الحسابات المدينة.

5- سيولة المخزون:

كما أمكننا قياس الحقوق بإيجاد متوسط فترة التحصيل، فإنه يمكننا قياس سيولة المخزون بإيجاد متوسط الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن حتى تحصيل قيمتها، ويمكن تجزئة تلك الفترة إلى فترتين:

- الأولى هي متوسط فترة التخزين و تمثل متوسط فترة بقاء البضائع المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها.
- الثانية تمثل متوسط الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة حتى تحصيل قيمتها و التي سبق أن أطلق عليها متوسط فترة التحصيل، وبالنسبة لمتوسط فترة التخزين فيتم حسابها بقسمة رصيد المخزون على تكلفة البضاعة المباعة و ضرب الناتج في عدد أيام السنة¹.

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \text{رصيد المخزون} / \text{تكلفة البضاعة} \times 360$$

6- أهمية السيولة للمؤسسة:

تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع المالية المستقبلية للمؤسسة، و بذلك نخلص أن لنقص السيولة تأثير على المساهمين².

¹: منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه، ص. 75 - 77.
²: حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل و لإدارة المالية الإسكندرية الدار الجامعية. 2007. ص. 83.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثانياً: نسب النشاط:

هي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات و معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة¹.

كذلك هي النسب التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات ز بين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و نسب الأصول الثابتة و غيرها².

1- معدل دوران الأصول:

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول و بهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

و هذه النسبة تعكس أيضاً كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، و ذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة.

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

يتم حسابها بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول.

أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله على مستوى الصناعة فإن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المغالاة في الاستثمار فيها³.

و يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع⁴.

¹: عدنان تاية النجمي، الإدارة المالية: النظرية و التطبيق، عمان دار المبصرة ط.2. 2008. ص.140.

²: محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل. الإسكندرية: دار الجامعة. 2000. ص.76.

³: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق. ص.83.

⁴: صلاح الدين حسن السبسي، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، مصر، دار الفكر العربي. 2003. ص.265.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

يتم حساب هذا الأخير بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، و يعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات عنه و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

- معدل دوران الذمم المدنية:

يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها) و يعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم.

معدل دوران الذمم المدنية = صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدنيين

- معدل دوران المخزون:

يعتبر دوران المخزون مؤشر لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ولكي تتضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام. وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية، و يمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة و قسمة الناتج على 2.

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

ونظرا لأن المخزون عادة ما يقوم بالتكلفة فإنه يفضل أن يستخدم تكلفة المبيعات بدلا من المبيعات كما أنه يفضل استخدام متوسط المخزون بدلا من رقم المخزون آخر المدة، وهذا يؤدي إلى تلافي أثر التقلبات الموسمية على المخزون¹.

- معدل دوران الذمم الدائنة:

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / رصيد الدائنين

= تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

¹: منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص.ص. 84 - 85.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- متوسط فترة الائتمان:

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = \text{عدد أيام السنة} / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء. لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الائتمان، كلما كان ذلك مؤشر على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة¹.

- معدل دوران النقدية:

يتم حسابه بقسمة المبيعات الصافية على رصيد النقدية و شبه النقدية².

$$\text{معدل دوران النقدية} = \text{المبيعات} / \text{النقدية} + \text{شبه النقدية}$$

المطلب الثالث: مؤشرات الربح و المردودية

أولاً: نسب الربح:

تمثل الربحية صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات و القرارات، و نسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل المؤسسة، وأهمية هذه النسب تكمن في أنها تظهر الناتج المشترك للعناصر سابقة الذكر من السيولة و إدارة الأصول و الائتمان و غيره و تركز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح و أرقام الميزانية العامة³.

1- تعريف الربح:

يعرف من وجهة النظر الاقتصادية بأنه مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، الموارد الأولية) بهدف إنتاج السلع و الخدمات و تختلف قدرات المنظمين في إمكانية ضمان أمثل لاستخدام تلك العناصر نتيجة لعدة اعتبارات، هذه الاعتبارات قد تكون جزء منها يتعلق بالظروف السائدة في المؤسسة، لكن غالباً ما تكون الظروف الذاتية المحيطة بالمنظم هي العامل الأساسي في ذلك.

2- المقصود بالربح:

¹: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية. الأردن. دار وائل للنشر. 2006. ص.37.

²: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق. ص. 87.

³: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الأردن. إسرائ للنشر و التوزيع. 2003. ص.07.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل بعد قياس العائد مقارنته بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال، فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحاً أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به، و بذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال¹.

وبهذا فالربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية و المبيعات في المؤسسات التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية. وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب و مدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه².

2- مؤشرات الربح:

3-1 نسب الربح إلى المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الإيراح من المبيعات و تتضمن هذه المجموعة عدد من النسب أهمها هامش مجمل الربح، و هامش ربح العمليات و هامش صافي الربح³.

- **هامش الربح الإجمالي:** يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات، حيث أن كل من بسط و مقام النسبة يتضمن رقم المبيعات، فإنها تعتبر مؤشر لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة البضاعة المباعة. كما تعتبر مؤشر عن المدى الذي يمكن أن تحفظه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة سالبة.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$$

- **هامش الربح الصافي:** يتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات و توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يحفظه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المؤسسة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

¹: عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي و دراسات الجدوى. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2004. ص. 91.

²: وليد ناجي الحياي، التحليل المالي منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك. 2007. ص. 148.

³: منير ابراهيم هندي، مرجع نفسه. ص. 96.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

3-2 نسب الربح إلى الأموال المستثمرة: تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، و من أبرز هذه نسب هذه المجموعة القوة الايرادية و الربح الصافي إلى مجموع الأصول، و معدل العائد على لمتاجرة بالملكية ومعدل العائد على حقوق الملكية¹.

- **القوة الايرادية:** يتم حسابها بقسمة صافي ربح العمليات على مجموع الأصول المشتركة في العمليات.

$$\text{القيمة الايرادية} = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الأصول المشتركة}$$

ويقصد بصافي ربح العمليات المبيعات مطروح منها كافة بنود التكاليف اللازمة لتوليد هذه المبيعات، بمعنى آخر يقتضي حساب صافي ربح المبيعات عدم الأخذ في الحسبان عناصر الإيرادات و المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للمشروع.

ومن أمثلتها أرباح استثمارات في أوراق مالية، و إيرادات أصول مؤجرة للغير و فوائد القروض و الضريبة المستحقة.

أما بالنسبة للأصول المشتركة في العمليات فيقصد بها جمع الأصول المؤجرة للغير و العاطلة، و الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بالعمليات كالاستثمار في الأوراق المالية.

- **نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول:** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمارات التي يقوم عليها نظام ديون، و يقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الأصول}$$

- **معدل العائد على المتاجرة بحقوق الملكية:** يطاق أحيانا على معدل العائد على المتاجرة بالملكية معدل العائد المتولد على الرفع المالي، وهو يمثل العائد الذي يحققه المالك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال. بعبارة أخرى ينشأ ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين تكلفة الأصول التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وبين العائد المتولد. عن استثمارها؛ و بتأثير هذا الهامش إيجابيا أو سلبيا بمعدل مريح هو نسبة أموال غير الملاك إلى نسبة أموال الملاك في هيكل رأس مال المؤسسة و هو ما توضحه المعادلة التالية:

¹ : منير ابراهيم هندي، مرجع نفسه، ص.99.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

$$\text{معدل العائد على المتاجرة بحقوق الملكية} = (\text{معدل العائد على الاستثمار - الفوائد} / \text{أموال الملاك}) \times (\text{أموال غير الملاك} / \text{حقوق الملكية})$$

- **العائد حقوق الملكية:** يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، و لذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك¹.

$$\text{معدل العائد على أموال الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$$

و هنا نقطة جديرة بالاهتمام في شأن النسب المالية التي يكون حق الملكية طرفا فيها، فالأرباح المحتجزة عن العام الذي تعد عنه النسبة، و التي تعد جزء من حقوق الملكية لم تتحقق كلها في بداية العام كما لم تتحقق كلها في نهاية العام. بل الأفضل أخذ نصف الأرباح المحتجزة عن العام فقط على اعتبار أنها تمثل متوسط الأرباح المحتجزة التي تم توظيفها.

ثانيا: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين الناتج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية².

تعرف أيضا بأنها تتخذ عدة أشكال وقياسها صعب، تحسب عن طريق العلاقة:

النتيجة / الوسائل المستخدمة، وهي قياس نقدي للأداء؛ تطبق على أصل أو مجموعة من الأصول تكون في المدى القصير أو الطويل³.

1- المردودية الاقتصادية

تهتم هذه الأخيرة بالنشاط الرئيسي و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة استغلالية ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية⁴.

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re)} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

¹: منير ابراهيم هندي، المرجع نفسه ص. 103-104.

²: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق ص. 267.

³: Gérard hirigoyen. Panorama de la gestion. les éditions d organisation. Paris. France 1996.p150.

⁴: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع نفسه ص. 288.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أي نقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصل في تكوين نتيجة الاستغلال.

2- المردودية المالية:

تهم بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (RCP)} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها "معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم.

تدعى العلاقة (الاستنادة الصافية / الأموال الخاصة) الرفع المالية.

و العلاقة (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستنادة) X (الاستنادة الصافية للأموال الخاصة) بأثر الرفع المالية¹.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرفع المالية}$$

¹ : منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر، دور التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات الأردن. عمان. دار وائل للنشر. ط.2.ص.255.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل قد تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول نظام الإدارة البيئية، و ذلك من نشأ و تعريف و المصطلحات ذات الصلة و الخصائص، و المهام و الوظائف و الأهداف و المستويات.

أما في المطلب الثاني فقد تم التطرق إلى نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفات القياسية من خلال التعريف بسلسلة الموصفة ISO 14000 و أهداف السلسلة، و متطلبات تطبيقها و مراحل تحقيقها و في الأخير تم تقديم عائلة أو مكونات سلسلة المواصفة.

أما في المبحث الثاني قد تم التطرق إلى معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي حيث تم الحديث عن مؤشرات التوازن المالي في شكل رأس المال العامل FR و الاحتياج في رأس المال العامل BFR و الخزينة TR، أما في المطلب الثاني تم الحديث عن مؤشرات السيولة و النشاط، و المطلب الثالث تم التطرق إلى مؤشرات الربحية و المردودية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مصنع اسمنت تبسة

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي و هذا اعتمادا على إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الناشطة محليا، حيث وقع الاختيار على مؤسسة اسمنت تبسة، من أجل دراسة أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل أداؤها المالي للفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

و ذلك كمحاولة لدراسة وضعية المؤسسة قبل و بعد الالتزام بالمعايير البيئية من خلال:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اسمنت تبسة

سيتم إعطاء صورة عن المؤسسة محل الدراسة من خلال التعريف بها و معرفة إمكانياتها المادية و المالية و البشرية، إضافة إلى توضيح أهدافها وهيكلها التنظيمي وذلك كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

أولاً: التعريف بمصنع اسمنت تبسة

يمكن تعريف مصنع اسمنت تبسة من خلال:

1- النشأة: مؤسسة اسمنت تبسة هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي مؤسسة متفرعة عن المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر جيكا¹ الذي يتكون من المؤسسة التالية.

الجدول رقم (01-02) المؤسسات التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر

| مؤسسات الاسمنت | نسبة مساهمة المجمع | الطاقة الإنتاجية (طن) | نسبة الإنتاج | المؤسسات التابعة | نسبة مساهمة المجمع |
|--|--------------------|-----------------------|--------------|--|--------------------|
| مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق 1. الحجر | 65 | 1000000 | 8.69 | 13 مؤسسة الصيانة للشرق (قسنطينة) | 100 |
| السود (سكيكدة) 2. عين الكبيرة (سطيف) | 100 | 1000000 | 8.69 | 14 مؤسسة الصيانة الصناعية و الفرن (البليدة) | 100 |
| 3. حامة بوزيان (قسنطينة) | 100 | 1000000 | 8.69 | 15 مؤسسة توزيع لوازم للوسط (الجزائر) | 100 |
| 4. عين توتة (باتنة) | 100 | 1000000 | 8.69 | 16 مؤسسة توزيع لوازم البناء | 100 |
| 5. الماء الابيض (تبسة) مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للوسط | 65 | 500000 | | للغرب (وهران) 17 مؤسسة الحصى للوسط (البليدة) | 100 |

¹GICA :Group Industriel de Ciments d'Algérie

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

| | | | | | |
|-----|---|-------|----------|-----|----------------------------|
| | 18 مؤسسة الحصى | 2.6 | 300000 | 65 | 6.متيجة(البليدة) |
| 100 | للغرب(وهران) | 8.69 | 1000000 | | 7.سور |
| | 19 مؤسسة الحصى | | | 100 | الغزلان(البويرة) |
| 100 | للشرق(قسنطينة) | 6.65 | 800000 | 65 | 8.الرايس |
| | 20 مركز الدراسات و الخدمات التكنولوجية | 8.69 | 1000000 | 100 | حميدو(الجزائر) |
| | لصناعة لوازم البناء(بومرداس) | | 700000 | 100 | 9.زهانة(معسكر) |
| 100 | 21 مركز التكوين | 6.08 | | | 10.بني |
| 100 | لصناعة الاسمنت(الجزائر) | | 1200000 | 100 | صاف(عين تيموشنت) |
| | 22 مؤسسة الحراسة | 10.34 | | | 11.سعيدة |
| 48 | و الامن (الجزائر) | 17.39 | 2000000 | | 12.مؤسسة |
| | 23 مؤسسة الحراسة | | | 100 | الاسمنت و مشتقاته الشلف |
| 100 | و الامن (باتنة) | | | | |
| | 24مؤسسة الاستثمار | | | | |
| 3 | الفندقي | | | | |
| / | / | 100 | 11500000 | / | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مصلحة الموارد البشرية

أنشأت مؤسسة اسمنت تبسة بمساهمة جزائرية من طرف مجمع جيكا نسبتها 100، على خلاف بعض المؤسسات الأخرى التي يدخل في رأسمالها مساهمات أجنبية، وتساهم مؤسسة اسمنت تبسة بنسبة 4.34 من إنتاج مجمع جيكا بطاقة إنتاجية قدرها 500000 طن وهي طاقة معتبرة، ويخطط لرفع إنتاجها خلال سنة 2017.

تأسست مؤسسة اسمنت تبسة في إطار المخطط الرباعي (1970-1980) للتنمية و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 تحت اشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء (،) لكن في سنة 1988 تم تحويل ملف هذا المشروع إلى مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق بولاية قسنطينة بسبب قربها جغرافيا من ولاية تبسة، التي أنشأتها في 29 نوفمبر 1993 تحت اسم مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق-مصنع الماء الأبيض- برأسمال اجتماعي قدره 800.000.000 دج تقسم إلى 8000 سهم قيمة كل سهم

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

100.000 دج بمساهمات من مؤسسات الاسمنت و مشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف بينما الباقي كان على شكل قرض من البنك الجزائري للتنمية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) مساهمة مؤسسات الاسمنت ومشتقاته بالشرق و الغرب و الشلف.

| المؤسسات المساهمة | عدد الأسهم | نسبة المساهمة |
|---------------------------------|------------|---------------|
| - مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الشرق | 4800 | 60 |
| - مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الشلف | 1600 | 20 |
| - مؤسسة الاسمنت و مشتقاته الغرب | 1600 | 20 |
| المجموع | 800 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مديرية الموارد البشرية.

تمثل مؤسسة الاسمنت و مشتقاته للشرق الباعث الأساسي للمشروع, بمساهمة تقدر ب 60, وفي سنة 1996 انفصلت المؤسسة عن المؤسسة الأم لتصبح -مؤسسة اسمنت تبسة (STC) و ابتداء من سنة 1997 أصبحت مؤسسة الشرق المساهم الوحيد بشرائها لباقي الأسهم من المؤسسة الأخرى، وفي سنة 1998 رأسمال المؤسسة يقدر ب 1200.000.000 دج وارتفع سنة 2003 إلى 2700.000.000 دج.

2- الموقع:

يقع المصنع في بلدية الماء الأبيض (على بعد 2 كلم من الماء الأبيض) جنوب مدينة تبسة ويبعد عنها حوالي 26 كلم بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 على مساحة 32 هكتار و التي تعود ملكيتها للدولة و الخواص، أما فكرة الإنشاء و اختيار المكان الذي بني فيه المصنع يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- وجود الكلس بالمنطقة و الذي يتضمن تشغيل المصنع 100 سنة، حيث يمتد على مساحة 10 كلم قرب مورد الطين ويبعد مسافة 2 كلم عن المصنع.
- تواجد الموارد الأولية الأخرى بالبلديات المجاورة ، الحديد الثلاثي في جبل الوزنة و جبل العنق
- أما المديرية العامة للمؤسسة تقع في حي جبل الجرف في ولاية تبسة، هذا إضافة إلى الوحدة التجارية التابعة للمؤسسة التي تقع في المنطقة الصناعية.¹

¹ بناء على معلومات مقدمة من مديرية الموارد البشرية

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

3- مراحل انجاز المشروع:

انشأ المصنع على مدى 67 شهر (5 سنوات ز 7 أشهر)، ابتداءً من 1990/02/25 إلى غاية 1995/02/11 تاريخ نهاية الأشغال، وقد ساهمت في انجازه المؤسسات التالية:

- **COSEDER**: مؤسسة جزائرية تكفلت بأداء كل الأشغال الهندسية المعمارية (تجهيز الأراضي).
- **FLS**: مؤسسة متعددة الجنسيات دنمركية، اسبانيا، قامت بالدراسات التقنية للانجاز المصنع وكذا تمويله بالسلع و المعدات اللازمة، إضافة إلى عملية الإشراف على تركيب و تسيير الأجهزة الميكانيكية و الكهربائية¹.
- **BATIMETAL**: تركيب الهياكل المعدنية من مستودعات و ورشات الميكانيك.
- **ENCC**: اهتمت بتركيب المعدات الميكانيكية بأكملها.
- **SONELGAZ**: تزويد المصنع بالغاز الطبيعي.
- **GAZODUC**: تزويد المصنع بالكهرباء بقوة ضغط 90 كيلو فولط.
- **ETURAT**: مؤسسة جزائرية زودت المصنع بالماء بقوة ضغط 6 ل/ثانية².

4- الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

جاء إنشاء مؤسسة اسمنت تبسة لتغطية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية في الصناعة كما أن دورها في الاقتصاد الوطني يبرز من خلال الزيادة المفرطة في الطلب عليها وتعود هذه الزيادة إلى كبر حجم المشاريع و تعددها و زيادة توسع عمليات البناء.

كما أن صناعة الاسمنت محليا تحد من هدر العملة الصعبة الموجهة لتغطية الموجهة لتغطية الطلب الوطني المتزايد على هذه المادة و الذي يصل الجزء المستورد منها سنة 1985 إلى 5.8 مليون طن، بينما كان بينما كان الإنتاج الوطني 6 مليون طن أي نسبة 55 و الباقي مستورد، وعليه نلاحظ انه بفضل إنشاء مؤسسة اسمنت تبسة أصبح من الممكن تغطية الطلب بإنتاج محلي، كما ساهم في امتصاص البطالة و توفير مناصب عمل مختلفة.

ثانيا: أهداف المؤسسة و انجازاتها في مجال البيئة

تهدف المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الغايات منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، وهي تستند في تحقيق أهدافها و انجاز أعمالها إلى مجموعة من القيم.

*Frederie Lourson Smidth.:FLS:

:أما في ما يخص العماليات الفرعية فقد أسندت إلى بعض المؤسسات الولاية و صغار الخواص.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1- أهداف المؤسسة:

تتمثل أهداف المؤسسة حسب ما ورد في الوثائق القانونية لها في ممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الاسمنت ومواد البناء في الوطن و خارجه و المتمثلة في: الإنتاج، التسويق، النقل، العمليات المالية العقارية و الغير العقارية، و المرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير المباشر بمادة الاسمنت، ولا يعتبر هدف توفير مواد البناء الوحيد وإنما هو جزء من الأهداف الكلية المتمثلة في:

1-1 الأهداف المالية: و تتمثل في الآتي:

- تحقيق أكبر ربح ممكن في السوق.
- الزيادة في رأس المال.
- شراء استثمارات جديدة.
- توسيع نشاط المؤسسة الإنتاجي و التشغيلي.

1-2 الأهداف الاجتماعية: تتلخص في الآتي:

- إنتاج منتج يتصف بالموصفات الدولية و يسمح بالمنافسة.
- الامتثال لمتطلبات الجودة والأمن و البيئة.
- تغطية العجز في مجال الاسمنت و مواد البناء.
- إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي.
- تنمية الاقتصاد الوطني و توفير مناصب الشغل.

بالنسبة للأهداف المالية للمؤسسة فهي تركز على تعظيم الأرباح قصيرة الأجل من خلال تحقيق كفاءة العمليات المالية، الاستثمارية و التشغيلية، بدل هدف تعظيم قيمة المؤسسة، أما الأهداف الاجتماعية فهي تدور حول تحقيق الجودة المنتج، ضمان الأمن الصناعي، حماية البيئة و المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مواد البناء و مناصب الشغل.

2- انجازات المؤسسة في مجال البيئة:

تسهر المؤسسة على احترام قوانين البيئة، وهي واعية بمسئوليتها، و تعمل على التحكم في استهلاك الموارد الطبيعية و الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية و حفظ على حق الأجيال القادمة.

و قد قمت المؤسسة بمجموعة من الإنجازات تتمثل في الآتي:

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- وضع مجموعة من المصافي على مستوى المصنع كي تحد من الإنبعثات الملوثة للبيئة و التي نوضحها في الجدول الآتي¹:

الجدول رقم (02-03) يمثل الكمية المسترجعة من المواد الملوثة للبيئة

| Code Air | Volume Air | Surface Filtrante | Récupère Klg/h |
|-------------|------------|-------------------|----------------|
| Z1P31 | 94 | 81 | 47346 |
| Z1P30/Z1P33 | 210 | 161 | 86793.6 |
| W1P01 | 102 | 81 | 8399 |
| W1P11 | 94 | 81 | 7131.4 |
| N1P31 | 200 | 161 | 407364 |
| P1P31 | 65 | 40 | 18587.4 |

المصدر: من وثائق المؤسسة.

- الحث على التحكم في تسير النفايات الناجمة عن كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة .
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعي المستعملة.
- التكفل بالعناصر الملوثة للبيئة².
- دفع مبالغ مالية لفائدة بلدية الماء الأبيض من أجل الحافظة على البيئة، تدخل في عملية التطهير
- دفع مبالغ مالي سنوي لمدرية البيئة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة تم تقسيم نشاط المؤسسة إلى مجموعة من الوظائف في شكل هيكل تنظيمي و الذي يعبر عن مجموعة من المستويات و الوحدات التي تربطها علاقات في مختلف الاتجاهات، تسند لكل وظيفة معينة مجموعة من المهام، كما هو موضح في الشكل.

¹ : أنضر ملحق رقم (01)

² : سياسة الجودة و الأمن و البيئة داخل المؤسسة

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ويمكن شرح هذه الوظائف في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-04) شرح المهام و الوظائف على مستوى المؤسسة

| المهام | الوظيفة |
|---|----------------------------|
| مراقبة سير الأعمال في الدوائر التالية: دائرة المواد الأولية، دائرة الإنتاج، دائرة الصيانة. | مدير الاستغلال |
| الإشراف على القضايا القانونية و المنازعات الخاصة. | المستشار القانوني |
| الإشراف على عمليات بيع الاسمنت. | المصلحة التجارية |
| تتمثل مهام هذه المصلحة في الإشراف على نوعية المنتج من خلال مختبر مراقبة الجودة. | مصلحة مراقبة الجودة |
| تقوم هذه الدائرة بمسايرة النشاط المالي للمؤسسة، وكذا المحاسبي، وكذلك بالتدرج تحت المصالح المعهودة وهي مصلحة تسيير الميزانية و مصلحة المحاسبة العامة و التحليلية. | دائرة المالية و المحاسبة |
| يسير هذه الدائرة عدة مستخدمين موزعين على ثلاثة مصالح: مصلحة المستخدمين، مصلحة الوسائل العامة، مصلحة الأجور. | دائرة الإدارة و المستخدمين |
| دورها تسيير عملية صناعة الاسمنت، وذلك بتوفير كل المواد التي تدخل في عملية الإنتاج كما تحتوي على مخزن خاص، وهذه الدائرة تحتوي على مصلحتين هما: - مصلحة المشتريات: توفير متطلبات المصنع. - مصلحة تسيير المحزون: من خلالها يتم توزيع المحزون و تقسيمه على شكل حصص للدوائر المعنية. | دائرة الترميم |
| وهي دائرة مسؤولة عن العتاد وتوفير كل الآلات التي تسهل عملية الإنتاج و التي تقسم حسب المهام إلى عدة مصالح: - مصلحة مكتب الدراسات. - مصلحة الورشات العامة. - مصلحة الكهرباء. - مصلحة الضبط و القياس. - مصلحة الميكانيك. | دائرة الصيانة |
| هذه الدائرة هي الأساس التي يركز عليها المصنع حيث توفر المواد الخام التي تدخل في صناعة الاسمنت وتقسّم بدورها إلى ثلاث كسارات هي كسارة الطين و كسارة الجبس و كسارة الكلس، كما أنها تقسم إلى مصلحتين: - مصلحة الصيانة و العتاد. - مصلحة الاستغلال و آلة التكسير. | دائرة المواد الأولية |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مصلحة الموارد البشرية.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: أدوات الدراسة

سنحاول إبراز الأساليب المستعملة في الدراسة، مع طرح المبررات التي جعلتنا نختار مؤسسة اسمنت تبسة.

من الجدير بالذكر أن أدوات الدراسة وجمع البيانات والمعلومات تتحدد عادة بطبيعة منهج البحث، فالباحث على سبيل المثال في البحث التاريخي والوثائقي يعتمد على المصادر المكتوبة والمطبوعة والالكترونية في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لبحثه، أما المنهج المسحي فيحتاج فيه الباحث إلى الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات، في حين يعتمد على المقابلة والملاحظة والسجلات والوثائق كأدوات أساسية في منهج دراسة حالة.

باعتبارنا اعتمدنا في بحثنا هذا على منهج دراسة حالة، فإننا سوف نقوم بتسليط الضوء على كل من:

- الملاحظة.
- المقابلة.
- السجلات والوثائق.

1- الملاحظة:

▪ **تعريف الملاحظة:** تعرف الملاحظة في البحث العلمي على أنها "المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة وتسجيل الملاحظات أول بأول، مع الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو الظاهرة من أجل الحصول على أدق المعلومات، وتعتمد الملاحظة بالدرجة الأولى على قابلية الباحث وقدرته على الصبر والانتظار وتسجيل المعلومات والاستفادة منها".¹

▪ **خطوات إجراء الملاحظة:** هناك مجموعة من الخطوات ندرجها فيما يلي:

- تحديد الأهداف.
- تحديد الأشخاص الذين يخضعون للملاحظة.
- تحديد الوقت اللازم والفترة الزمنية التي تحتاجها الملاحظة
- ترتيب الظروف المكانية والبيئية المطلوبة لإجراء الملاحظة.
- تسجيل البيانات والمعلومات.

¹: عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان دار البازوري، 2007، ص119.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- **مزايا وعيوب أسلوب الملاحظة:** إن أسلوب الملاحظة مثله مثل الأساليب الأخرى في جمع البيانات له مزايا وعيوب، فمن مزايا الملاحظة نذكر ما يلي:
 - الحصول على معلومات دقيقة أي أن المعلومات المجمعَة تتغلغل إلى أعماق وأسباب المشكلة أو الموضوع المراد بحثه.
 - معلوماتها أكثر شمولية وتفصيلا إذ أنها تؤمن للباحث كل المعلومات التي يريد الحصول عليها.
 - العدد المطلوب بحثه من العينات هو اقل مقارنة بالوسائل والأدوات الأخرى.
 - المعلومات المحصل عليها من الملاحظة دقيقة أو اقرب ما يكون من الصحة.
- كما أن هناك بعض العيوب نذكر منها:
 - قد يعتمد الكثير من الناس إلى التصنع وإظهار ردود فعل وانطباعات مصطنعة إلى الشخص القائم بالبحث.
 - تستغرق وقت وجهدا وتكلفة مرتفعة في بعض الأحيان، وخاصة إذا تطلب الأمر ملاحظة الظاهرة لفترات طويلة.
 - قد تتأثر الملاحظة لعوامل وقتية تؤثر على نجاحها ودقة معلوماتها.¹

2- المقابلة:

- **تعريف المقابلة:** تعرف بأنها "عملية اتصال شخصي فعال يقوم على الثقة، يجري بين الباحث وأحد أفراد عينة البحث، وهذا بهدف الحصول على بيانات تسهم في تحديد جوانب مشكلة البحث بصورة عميقة ودقيقة وواضحة، وإيجاد الحلول المناسبة لها."²
- **خطوات المقابلة:** وتتمثل في:
 - تحديد الهدف من إجراء المقابلة.
 - تسجيل المعلومات.
 - تسجيل البيانات والملاحظات الأساسية على مجموعة أوراق معدة مسبقا.
 - إجراء التوازن بين الحوار والحديث والتعقيب من جهة.
 - إرسال الإجابات والملاحظة بعد كتابتها بشكلها النهائي إلى الأشخاص.
- **مزايا وعيوب المقابلة:**

تتمثل مزايا المقابلة في:

¹: عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، مرجع سابق، صص 119-120.

²: مرجع نفسه، صص 121.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- تتيح للباحث أن يشرح للمبحوثين الأسئلة التي تحتاج الوضوح في المعنى .
- تعطي للباحث فرصة التعمق في فهم الظاهرة محل الدراسة.
- تساعد في الكشف عن التناقضات في الإجابة.
- يستطيع الباحث إقناع المبحوثين بأهمية البحث ومدى الفائدة التي ستعود على المجتمع.

كما أن هناك بعض العيوب نذكرها فيما يلي:

- مكلفة من ناحية الجهد والوقت.
- قد لا تعطي الأشخاص أو الجهات المعنية بالبحث الوقت الكافي للحصول على كل المعلومات.
- صعوبة وصول الباحث إلى بعض الشخصيات المبحوثة بحكم المركز الإداري الذي يحتلونه.¹

3- السجلات والوثائق

قد تكون البيانات التي يحتاجها الباحث مدونة في إحصائيات المؤسسة بصورة منظمة، تساعد الباحث في الوصول إلى تحقيق أغراض بحثه، و بالتالي توفر عليه الجهد والوقت والمال وتمتاز الإحصائيات بما يلي:

- توفير الوقت والجهد والمال.
 - تيسر لنا معرفة تطور الظاهرة مع تغيرات الزمن وما يطرأ على الظاهرة ونتائجها.
- وفي بحثنا هذا اعتمدنا على بعض الوثائق الخاصة بالمؤسسة مثل الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة، معطيات حول رقم الأعمال، تطور الإنتاج، ووثائق خاصة بدراسة الحالة.

ثانياً: أسباب اختيار المؤسسة

إن السبب الرئيسي لاختيار مؤسسة اسمنت تبسة يتمثل في تطبيقها للمعايير البيئية وذلك ما لاحظناه من خلال:

- قيمها بوضع مجموعة من المصافي من أجل الحد من الإنبعاثات الناتجة عن نشاطها الإنتاجي.
- تعتبر المؤسسة الوحيدة التي تنشط في مجال يؤدي إلى الضرر بالبيئة.
- تسبب الإنبعاثات الناتجة عن العملية الإنتاجية في إتلاف الأراضي الزراعية.

¹: وائل عبد الرحمان التل، عيسى محمد فجل، البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الأردن: دار حامد، 2007، ص.73.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

إن التوازنات المالية هي التقابل أقيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، و استعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف في مدة استعمالها التي تترافق استحقاقها و كلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق دراجة ثبوتها.

حيث سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ما تم تناوله في الجانب النظري من خلال

- مؤشرات التوازن المالي.
- مؤشرات السيولة و النشاط.
- مؤشرات الربحية و المردودية.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية و إعداد الميزانيات المالية المختصرة

قبل القيم بحسب مختلف المؤشرات لا بد من القيم بتحليل جانب الأصول و الخصوم في الميزانية المالية للمؤسسة.

أولاً: تحليل الميزانية:

1- جانب الأصول

الجدول رقم (02-05) يمثل جانب أصول المؤسسة خلال سنوات الدراسة

| الأصول | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|------------------------|---------------|---------------|----------------|---------------|---------------|
| الأصول غ الجارية | | | | | |
| فارق الاقتناء | - | - | - | - | - |
| تثبيبات معنوية | 10381675.50 | 8233800.30 | 7744945.94 | 5640944.49 | 4308138.58 |
| تثبيبات عينية | 1448698948.13 | 1363440259.37 | 15557400447.95 | 1628554027.45 | 1623222274.56 |
| أراضي | 56242878.36 | 56242878.36 | 56242878.36 | 56242878.36 | 56242878.36 |
| تهيئة وصيانة | 5682436.00 | 5378274.45 | 5350623.40 | 00.00 | 00.00 |
| مباني | 654173037.54 | 581132807.60 | 495604535.92 | 412860964.83 | 332592697.60 |
| تثبيبات عينية أخرى | 732600596.23 | 720686298.87 | 998542009.67 | 1159450184.26 | 1234386698.60 |
| تثبيبات ممنوح امتيازها | - | - | - | - | - |
| تثبيبات يجرى انجازها | 130723752.72 | 51064348.44 | 99562891.32 | 83075159.45 | 198674266.94 |

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

| | | | | | |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---|
| 2009389334.99 | 9389334.99 | 545556001.66 | 509509334.99 | 507063504.83 | تثبيات مالية |
| - | - | - | - | - | سندات موضوعة موضع معادلة |
| - | - | - | - | - | مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة |
| 1000000000.00 | - | - | - | - | سندات أخرى مثبتة |
| 2009389334.99 | 9389334.99 | 545556001.66 | 509509334.99 | 507063504.83 | قروض وأصول مالية أخرى غ جارية |
| 99217861.72 | 153973138.41 | 92761885.28 | 57091856.09 | 49734616.76 | ضرائب مؤجلة على الأصل |
| 3934811876.75 | 1880633204.79 | 2301965771.55 | 1989339599.19 | 2146602497.95 | م الأصول غ الجارية |
| | | | | | أصول جارية |
| 1631994310.74 | 1419507366.59 | 1432931845.70 | 1275752688.98 | 908326352.12 | مخزونات |
| 76191541.55 | 60374806.76 | 4917098.29 | 18891644.20 | 20988186.26 | الزبائن |
| 124051089.35 | 32768264.88 | 20568348.61 | 29601391.42 | 15609942.95 | المدينون الآخرون |
| 77693241.25 | 25615252.76 | 11120083.23 | 90674430.72 | 29409747.19 | ضرائب |
| 61666666.66 | | | | | ديون أخرى |
| - | - | - | - | - | الموجودات و ما شبيهها |
| - | - | - | - | - | الأموال الموظفة و الأصول المالية ج أ |
| 995384621.92 | 3081322881.09 | 1559385638.20 | 2065095837.41 | 1474272834.66 | الخزينة |
| 2966381471.47 | 4619588572.08 | 3073176896.03 | 3480015992.73 | 2448607063.18 | مح الأصول الجارية |
| 5901793348.26 | 6500221776.87 | 5374572667.58 | 5469355591.92 | 4595209561.13 | مح العام للأصول |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

نلاحظ من خلال تقييم جانب أصول الميزانية ما يلي:

- عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2013 مع سنة 2012 نلاحظ نقص بقيمة 15726298.76 دج و هذا راجع إلى نقص في مختلف التثبيات العينية و المعنوية، و كذلك زيادة في قيمة الضرائب المؤجلة على الأصل.

أما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ ارتفاع بقيمة 1031408929.6 دج و ذلك راجع إلى زيادة في المخزون و المدينون الآخرون.

- عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2014 مع سنة 2013 نلاحظ ارتفاع بقيمة 2102431812.4 دج و هذا راجع إلى زيادة في بعض عناصر الميزانية و التي تتمثل في التثبيات العينية و تثبيات العينية الأخرى و كذلك في قيمة التثبيات المالية.

أما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ انخفاض بقيمة 406839096.7 دج و هذا راجع إلى انخفاض في عدد الزبائن و ذلك راجع توقف المصنع عن الإنتاج بسبب عطل¹، و كذلك نقص في الخزينة.

- عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2015 مع سنة 2014 نلاحظ نقص بما قيمته 420732566.8 دج و هذا راجع إلى انخفاض في قيمة التثبيات المعنوية و المالية، و زيادة في قيمة الضرائب المؤجلة عن الأصل.

أما بالنسبة للأصول الجارية هناك ارتفاع في قيمة الأصول الجارية ب 154611676.05 دج و هذا راجع إلى الزيادة في الزبائن و الخزينة.

- عند مقارنة سنة 2016 مع سنة 2015 نلاحظ زيادة في قيمة الأصول الجارية بقيمة 2054178672 دج وذلك راجع إلى الزيادة في قيمة التثبيات المالية و كذلك سندات أخرى مثبة.

أما بالنسبة إلى الأصول الجارية نلاحظ انخفاض بقيمة 1652607101 دج و ذلك راجع إلى زيادة في الضرائب و الديون الأخرى.

: أنضر ملحق رقم (03)¹

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- جانب الخصوم:

الجدول رقم (02-06) يمثل جانب الخصوم للمؤسسة

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | الخصوم |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|-----------------------|
| | | | | | رؤوس الأموال خاصة |
| 2700000000.00 | 2700000000.00 | 2700000000.00 | 2700000000.00 | 2700000000.00 | رأسمال تم أصدره |
| - | - | - | - | - | رأسمال غ مستعان به |
| 2202700488.19 | 1964231652.35 | 1738313438.78 | 1136944308.05 | 537822782.58 | ع. احتياطات مدمجة (1) |
| - | - | - | - | - | فوارق إعادة التقييم |
| - | - | - | - | - | فارق المعادلة (1) |
| 00.00 | 00.00 | 00.00 | 00.00 | 00.00 | النتيجة الصافية |
| -214743722.57 | -61604018.56 | -12561384.45 | -25469198.98 | - | رؤوس أموال خاصة أخرى |
| 853944705.75 | 273122098.45 | 118915536.45 | 298701424.92 | 1287978978.74 | نتيجة السنة |
| - | - | - | - | - | حصص الشركاء مدمجة (1) |
| - | - | - | - | - | حصص ذوي الأقلية (1) |
| 5541901471.38 | 4875749732.24 | 4544667590.88 | 4110149533.99 | 3525801761.32 | مج رؤوس الأموال (1) |
| | | | | | خصوم غير جارية |
| -42711048.13 | -186976379.67 | 96725565.13 | 585291655.31 | 387654235.87 | الربط بين الوحدات |
| - | - | - | - | - | قروض و ديون مالية |
| 11716666.33 | - | 5098333.33 | - | - | ضرائب مؤجلة |
| - | - | - | - | - | ديون أخرى غير جارية |
| 513743615.67 | 562350478.63 | 324006264.04 | 289508593.17 | 270063443.95 | مؤونات |
| 482749233.87 | 375374098.96 | 425830162.50 | 874800248.48 | 657717679.82 | مج خصوم غ |

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

| جارية(2) | | | | | |
|-----------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| خصوم جارية | | | | | |
| موردون و حسابات ملحقة | 167697312.06 | 176266422.33 | 194026473.64 | 228346270.72 | 463710656.40 |
| ضرائب | 33789116.45 | 31876400.54 | 35955274.66 | 56706776.55 | 28191088.10 |
| ديون أخرى | 210203691.48 | 276262986.58 | 173825148.48 | 964044898.40 | 385240898.51 |
| خزينة سلبية | - | - | 238017.43 | - | - |
| مج خصوم جارية(3) | 411690119.99 | 484405809.45 | 404044914.21 | 1249097945.67 | 877142643.01 |
| مج عام للخصوم | 4595209561.13 | 5469355591.92 | 5374542667.59 | 1249097945.67 | 6901793348.26 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

كما هو معلوم فإن خصوم المؤسسة هي عبارة عن الاستخدامات و مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل مواردها و يوجد نوعين منها الأموال الدائمة و الديون قصيرة الأجل، حيث تغيرت قيم هذه العناصر بالشكل التالي:

- مجموع رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2013 زاد بقيمة 584347772.7 دج وذلك راجع إلى زيادة في نتيجة السنة و كذلك العلاوات و الاحتياطات المدمجة مقارنة بسنة 2012.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية زادة بقيمة 217082568 دج مقارنة ب سنة 2012، بينما الخصوم الجارية زادة ب 72715689.46 دج و ذلك إلى زيادة في قيمة الموردون و الحسابات الملاحقة و الديون الأخرى مقارنة بسنة 2012.

- مجموع رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2014 زاد بقيمة 434518056.89 دج مقارنة بسنة 2013 و ذلك راجع إلى زيادة في نتيجة السنة و كذلك العلاوات و الاحتياطات المدمجة .

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية نلاحظ نقص بقيمة 448970086.02 دج و ذلك راجع إلى زيادة في قيمة المؤونات و الضرائب المؤجلة، أما الخصوم الجارية كان هناك نقص بقيمة 80360895.24 دج بسبب عجز في الخزينة و زيادة في قيمة الضرائب.

- مجموع رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2015 زادت بقيمة 331082141.36 دج مقارنة بسنة 2014.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أما بالنسبة إلى الخصوم الغير الجارية كان هناك نقص بقيمة 5045603.54 دج وذلك راجع إلى في قيمة المؤونات،بينما كانت هناك زيادة في الخصوم الجارية بقيمة 845053031.46 دج و ذلك راجع إلى زيادة في الديون الأخرى و الضرائب و الموردون.

- بالنسبة إلى سنة 2016 كانت هناك زيادة بقيمة 666151739.14 دج مقارنة بسنة 2015، أما الخصوم الغير الجارية زادت بقيمة 107375134.91 دج، بينما كان هناك نقص في قيمة 371955302.7 دج وذلك راجع إلى نقص في الضرائب و الديون الأخرى.

ثانيا: إعداد الميزانيات المختصرة

حتى نتمكن من تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة و جب إعداد الميزانيات المختصرة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02-07) يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2012.

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| 3525801761.32 | رؤوس الأموال الخاصة | 2146602497.95 | أصول غير جارية |
| 657717679.82 | خصوم غير جارية | 2448607063.18 | أصول جارية |
| 411690119.99 | خصوم جارية | | |
| 4595209561.13 | المجموع | 4595209561.13 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (02-08) يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2013.

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| 4110149533.99 | رؤوس الأموال الخاصة | 1989339599.19 | أصول غير جارية |
| 874800248.48 | خصوم غير جارية | 348015992.73 | أصول جارية |
| 484405809.45 | خصوم جارية | | |
| 5469355591.92 | المجموع | 5469355591.92 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على و وثائق المؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

جدول رقم (02-09) يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2014.

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| 4544667590.88 | رؤوس الأموال الخاصة | 2301365771.55 | أصول غير جارية |
| 425830162.50 | خصوم غير جارية | 3073176896.03 | أصول جارية |
| 404044914.21 | خصوم جارية | | |
| 5374542667.58 | المجموع | 5374542667.58 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (02-10) يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2015.

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| 4875749732.24 | رؤوس الأموال الخاصة | 1880633204.79 | أصول غير جارية |
| 375374098.96 | خصوم غير جارية | 4619588572.08 | أصول جارية |
| 1249097945.67 | خصوم جارية | | |
| 6500221776.87 | المجموع | 6500221776.87 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (02-11) يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2016.

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| 5541901471.38 | رؤوس الأموال الخاصة | 3934811876.79 | أصول غير جارية |
| 482749233.87 | خصوم غير جارية | 2966981471.47 | أصول جارية |
| 877142643.01 | خصوم جارية | | |
| 6901793348.26 | المجموع | 6901793348.26 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمصنع اسمنت تبسة

أولاً: حساب مؤشرات التوازن

1- حساب رأس المال العامل FR

يعد رأس المال العامل مؤشر مهم لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل، وبحسب وفق العلاقة التالية:

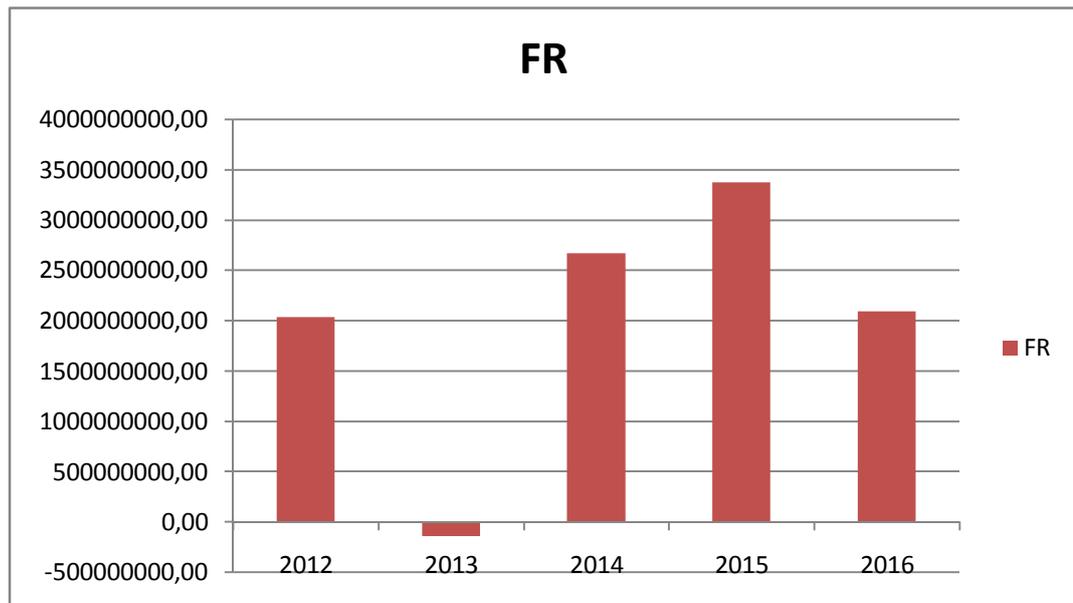
$$FR = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

جدول رقم (02-12) يوضح تطور رأس المال العامل FR

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|----------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الأصول الجارية | 2448607063.18 | 348015992.73 | 3073176896.03 | 4619588572.98 | 2966981471.47 |
| الخصوم الجارية | 411690119.99 | 484405809.45 | 404044914.21 | 1249097945.67 | 877142643.01 |
| FR | 2036916943.20 | -136389816.70 | 2669131981.80 | 3370490626.40 | 2089838828.50 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (02-02) يمثل تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- **التعليق على النتائج:** نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2012 قدر ب 2036916943.20 دج و انخفض سنة 2013 إلى 136389816.7 دج أي تراجع ب 9.33%.

أما بالنسبة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ارتفع رأس المال العامل ب 26532742.65 دج أي بنسبة 94.89%.

أما بالنسبة لسنة 2015 مع 2014 نلاحظ ارتفع ب 701358644.6 دج أي نمو بقيمة 26.27%.

أما في سنة 2016 انخفض رأس المال العامل ب 1280651797.9 دج أي بنسبة 37.99%.

- **التفسير:** رأس المال العامل للمؤسسة موجب (FR) في هذه الحالة يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض في رأس المال العامل (هيكلية مالية سليمة).

أما بالنسبة لسنة 2013 رأس المال العامل أقل من صفر هذا يعبر عن أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة و هذا ما يفرض على المؤسسة الاعتماد على مصادر مالية أخرى قصيرة الأجل لتغطية العجز في التمويل (هيكلية مالية غير سليمة).

و منه يمكن القول أن هناك تأثير ايجابي على المؤسسة عند تبني نظام الإدارة البيئية.

2- حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال و الديون قصيرة الأجل نتيجة خلل في تمويل الأصول المتداولة، ويعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ما عد السلفات المصرفية فإذا كان الفرق موجبا يعني أن هناك خلل تتم تغطيته بالموارد الدائمة أي دورة الاستغلال، ويتم حسابه كما يلي:

(مجموع الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (مجموع الخصوم - خزينة الخصوم)

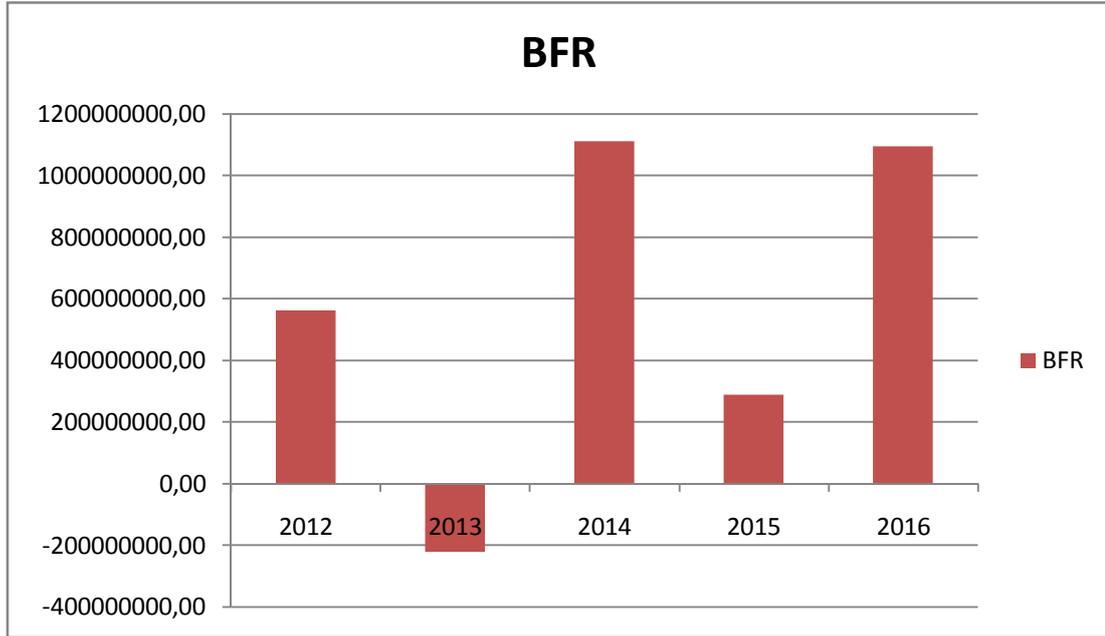
أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

جدول رقم (02-13) يمثل تطور الاحتياج في رأس المال العامل BFR خلال سنوات الدراسة.

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الأصول الجارية | 2448607063.18 | 348015992.73 | 3073176896.03 | 4619588572.08 | 2966981471.47 |
| أموال الخزينة | 1474272834.66 | 2065095837.41 | 1559385638.20 | 3081322881.09 | 995384621.92 |
| المجموع | 974334228.52 | -1717079845 | 1513791257.8 | 1538265691 | 1971596849.6 |
| الخصوم غير الجارية | 411690119.99 | 484405809.45 | 404044914.21 | 1249097945.67 | 877142643.01 |
| خزينة الخصوم | 00.00 | 00.00 | 238017.43 | 00.00 | 00.00 |
| المجموع | 411690119.99 | 484405809.45 | 403806896.78 | 1249097945.67 | 877142643.01 |
| BFR | 562644108.53 | -220148565.4 | 1109984361 | 289167745.33 | 1094454206.60 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02-03) يمثل تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-13)

- التعليق على النتائج: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، ماعدا سنة 2013 كان BFR سالب بقيمة 220148565.4 دج.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- التفسير: يعود السبب في تحقيق المؤسسة إلى BFR سالب سنة 2013 إلى وجود موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال، و انخفاض استخدامات المؤسسة عن الموارد الدائمة و ذلك بسبب:

- ارتفاع حسابات الموردون و الحسابات الملحقة.
- انخفاض في ديون الزبائن.
- ارتفاع في الديون الأخرى.

يعود السبب في تحقيق المؤسسة إلى BFR موجب سنة (2012 - 2014 - 2015 - 2016) إلى ارتفاع الاستخدامات عن الموارد الدائمة و ذلك راجع إلى :

- ارتفاع في المخزونات.
- ارتفاع ديون الزبائن.
- انخفاض أموال الخزينة.
- ارتفاع حسابات المدينون الآخرون.

و بالتالي يمكن القول بأن الارتفاع في قيم الاحتياج لرأس المال العامل بعد تبني المؤسسة محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية يعود بالسلب، وقد يكون السبب في ذلك زيادة التكاليف جراء تبني نظام الإدارة البيئية.

3- حساب الخزينة TR

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR و الاحتياج في رأس المال العامل BFR، وهي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$TR = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

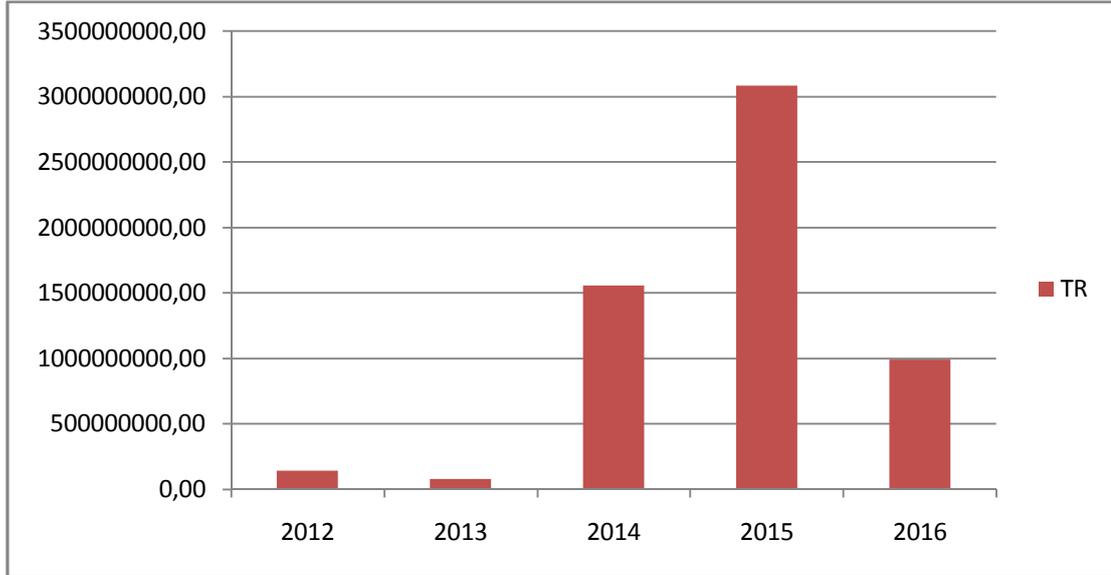
جدول رقم (02-14) يمثل تطور الخزينة خلال فترة الدراسة.

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------|---------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| FR | 2036916943.20 | -136389816.7 | 2669131981.8 | 3370490626.4 | 2089838828.5 |
| BFR | 562644108.53 | -220148565.4 | 1109984361 | 289167745.33 | 1094454206.6 |
| TR | 147472834.71 | 83758748.7 | 1559147620.8 | 3081322881.7 | 995384621.9 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02-04) يمثل تطور الخزينة خلال فترة الدراسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-14)

- **التعليق على النتائج:** نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2012 كانت تقدر ب 147472834.71 دج أما سنة 2013 انخفضت إلى 83758748.7 دج أي تراجع بنسبة 43.20%.
- كما نلاحظ سنة 2014 ارتفاع في الخزينة قدر ب 1559147620.80 دج أي معدل نمو يقدر ب 94.62%.
- بينما سنة 2015 كانت زيادة في الخزينة قدرة ب 3081322881.70 دج أي نمو بنسبة 49.40%.
- أما سنة 2016 انخفضت بقيمة 995384621.90 دج أي بمعدل انخفاض قدر ب 67.69%.
- **التفسير:** يعود سبب ارتفاع و انخفاض إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل FR و الخزينة TR، و عكسية بين احتياج في رأس المال العامل BFR و الخزينة، و بالتالي يفسر وجود الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة بأن المؤسسة استطعت تغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وذلك راجع إلى وجود فائض في التمويل الذاتي مع تجميد للسيولة، أي تجميد جزء من رأس المال العامل، و بالتالي يمكن القول بأن خزينة المؤسسة لم تتأثر بعد بدأ تطبيقها للمعايير البيئية.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثانيا: حساب مؤشرات السيولة و النشاط

مثمًا تم التطرق إلى نسب التوازن المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هناك نسب أخرى نستطيع بها تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهي نسب السيولة و النشاط.

1- تقييم الأداء باستخدام نسب السيولة

تعتبر السيولة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي و الأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرت المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. و تقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالات العجز المالي، و هناك عدة أنواع من النسب المالية، لذلك لابد من اختيار النسب الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة.

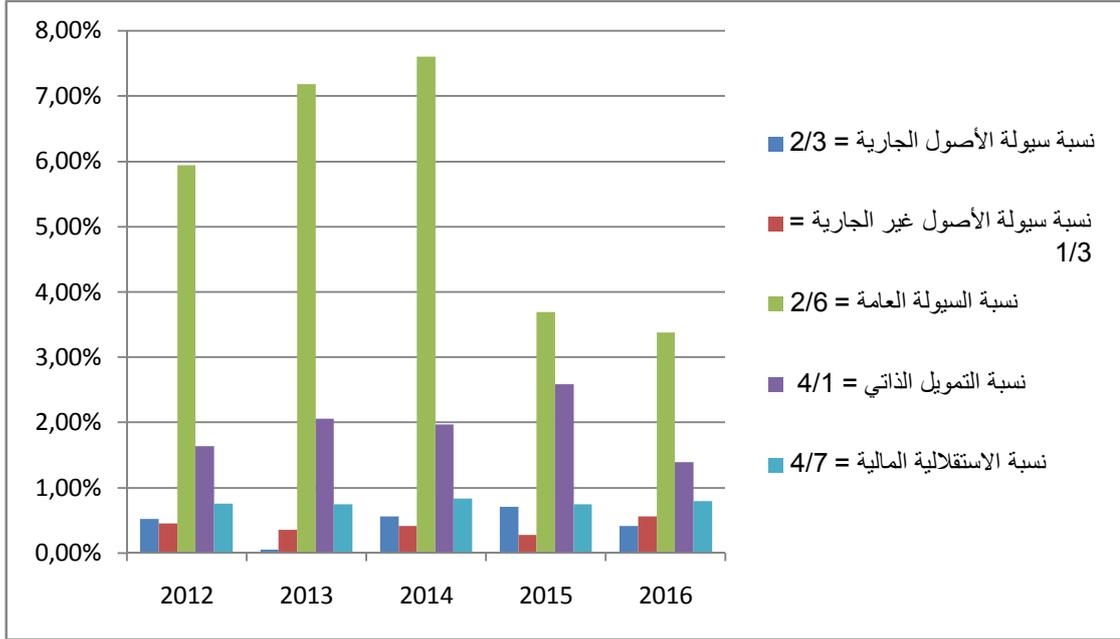
جدول رقم (02-15) يمثل تطور النسب المالية خلال فترة الدراسة.

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--|---------------|----------------|---------------|---------------|---------------|
| أصول غير الجارية (1) | 2146602497.95 | 1989339599.19 | 2301365771.55 | 1880633204.79 | 3934811876.79 |
| أصول جارية (2) | 2448607063.18 | 348015992.73 | 3073176896.03 | 4619588572.08 | 2966981471.47 |
| مجموع الأصول (3) | 4595209561.13 | 5469355591.92 | 5374542667.58 | 6500221776.87 | 6901793348.26 |
| رؤوس الأموال الخاصة (4) | 3525801761.32 | 4110149533.99 | 4544667590.88 | 4875749732.24 | 5541901471.38 |
| خصوم غير جارية (5) | 657717679.82 | 874800248.48 | 42830162.50 | 375374098.96 | 482749233.87 |
| خصوم جارية (6) | 411690119.99 | 48405809.45 | 404044914.21 | 1249097945.67 | 877142643.01 |
| مجموع الخصوم (7) | 4595209561.13 | 54693555.91.92 | 5374542667.59 | 6500221776.87 | 6901793348.26 |
| نسبة سيولة الأصول الجارية = 3/2 | %0.53 | % 0.06 | % 0.57 | % 0.71 | % 0.42 |
| نسبة سيولة الأصول غير الجارية = 3/1 | %0.46 | % 0.36 | % 0.42 | % 0.28 | % 0.57 |
| نسبة السيولة العامة = 6/2 | %5.94 | % 7.18 | % 7.60 | % 3.69 | % 3.38 |
| نسبة التمويل الذاتي = 1/4 | %1.64 | % 2.06 | % 1.97 | % 2.59 | % 1.40 |
| نسبة الاستقلالية المالية = 7/4 | %0.76 | % 0.75 | % 0.84 | % 0.75 | % 0.80 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

شكل رقم (02-05) يمثل تطور نسب السيولة في المؤسسة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-15)

- **التعليق على النتائج:** تعبر نسب السيولة على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها.

- **نسبة سيولة الأصول الجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة خلال سنوات الدراسة أكبر أو تساوي 0.5 ماعدا سنة 2016 حيث بلغت على التوالي 0.53% سنة 2012، و 0.6% سنة 2013 و 0.57% سنة 2014 و 0.71% سنة 2015 وهذا يعني أن المؤسسة جيدة خلال هذه السنوات أما سنة 2016 كانت نسبة سيولة الأصول الجارية أقل من النسبة العادية حيث بلغت 0.42%.
- **نسبة سيولة الأصول غير الجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة سيولة الأصول غير الجارية بلغت 0.46% سنة 2012 و 0.36% سنة 2013 و 0.42% سنة 2014، و 0.28% و 0.57% سنة 2015 و 2016 على التوالي من مجموع الأصول، وذلك يعني أن الأصول الجارية أكبر من الأصول غير الجارية، وهذه الحالة مرغوب فيها في جميع المؤسسات.
- **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة أكبر من 1 حيث بلغت على التوالي (5.94، 7.18، 3.69، 7.6، 3.38%) وذلك يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها، و الحصول على قروض

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

جديدة، و بالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها و ذلك بفضل السيولة التي لديها.

- **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من 1 خلال سنوات الدراسة و هذا مؤشر جيد بالنسبة لوضعية المؤسسة، حيث أن الديون طويلة الأجل استطعت أن تغطي الجزء المتبقي من الأصول غير الجارية و كذلك جزء من الأصول الجارية.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية أقل أو تساوي 1، و هذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون، فلا تستطيع أن تحصل على قروض إضافية، و بالتالي هي ليست مستقلة مالياً.

2- تقييم الأداء باستخدام نسب النشاط

هذه النسبة تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات و معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة.

أما بالنسبة لمؤسسة اسمنت تبسة فالجدول التالي يوضح مختلف تغيرات نسب النشاط المسجلة خلال فترة الدراسة.

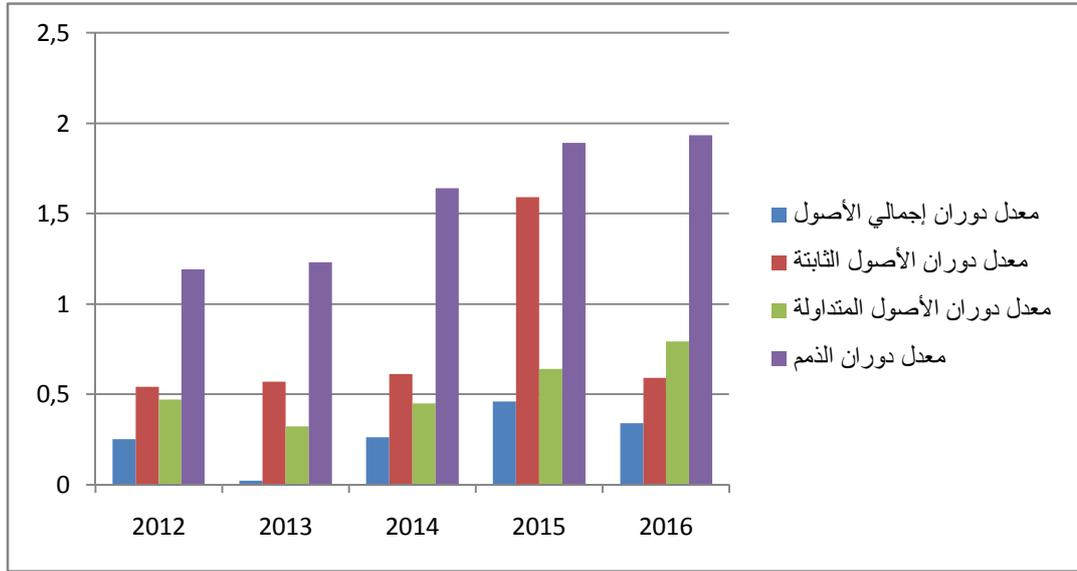
الجدول رقم (02-16) يمثل مختلف نسب النشاط خلال فترة الدراسة

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-----------------------------|------|------|------|------|------|
| معدل دوران إجمالي الأصول | 0.25 | 0.02 | 0.26 | 0.46 | 0.34 |
| معدل دوران الأصول الثابتة | 0.54 | 0.57 | 0.61 | 1.59 | 0.59 |
| معدل دوران الأصول المتداولة | 0.47 | 0.32 | 0.45 | 0.64 | 0.79 |
| معدل دوران الذمم | 1.19 | 1.23 | 1.64 | 1.89 | 1.93 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (02-06) يمثل نسب النشاط خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-16)

- التعليق على النتائج

- **معدل دوران الأصول:** هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، و لذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، و كذلك دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال النشاط.

نلاحظ من جدول تغيرات نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات الدوران صغيرة وفي تزايد، حيث تبين إيراد كل دينار من الأصول، فنجد في سنة 2012 أنها حققت معدل دوران 0.25 أي عن كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 0.25 دينار، و في سنة 2013 انخفضت نسبة دوران الأصول إلى 0.02، أي أن المؤسسة على كل دينار استثمرته في سنة 2013 تجني عليه إيراد يقدر ب 0.02 دينار، و يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع المبيعات وانخفاض مجموع الأصول.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، أي مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة.

و من خلال الجدول نلاحظ تغير مختلف معدلات النشاط، حيث حققت سنة 2012 معدل دوران قدره 0.54 و سنة 2013 قدر ب 0.57، و 0.61 سنة 2014 و 1.59 سنة 2015، حيث يدل هذا

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الارتفاع على درجة استقلال المؤسسة لأصولها الثابتة، بينما سنة 2016 انخفض ليصل إلى 0.59 وهذا راجع إما إلى الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة، أو تعطيل بعض الطاقات.

• **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة

لسنوات الدراسة قد تذبذب فحققت المؤسسة على التوالي معدل دوران (0.47، 0.32، 0.45) أي كل دينار تستثمره المؤسسة تحقق عليه إيراد يساوي معدل الدوران، أما في سنة 2015 كان هناك ارتفاع حيث حققت المؤسسة معدل دوران 0.64 و 0.79 سنة 2016، وهنا يكمن القول أن المؤسسة قد استعملت قيمة قليلة من أصولها المتداولة.

• **معدل دوران الذمم:** ويقاس هذا المعدل مدى نجاح الملائمة بين سياستي البيع و الشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة عن معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشر يدل على تخفيض الضغوطات التي تواجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

نلاحظ من جدول تغيرات معدلات الدوران أن المعدل بالنسبة لكل السنوات كان أكبر من 1 و هو في ارتفاع بالنسبة للسنوات الدراسة حيث قدر على التوالي ب (1.19، 1.23، 1.64، 1.89، 1.93) .

ثالثا: حساب مؤشرات الربح و المردودية

1- تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات الربح

تعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، و الربحية تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية و المبيعات في المؤسسة التجارية، و عن الأرباح الصافية و قيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية، وتهدف هذه النسب إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب و مدى كفاءتها في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارس، و لنسب الربحية تقسيمين :

- **نسب الربح إلى المبيعات:** تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح على المبيعات .

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

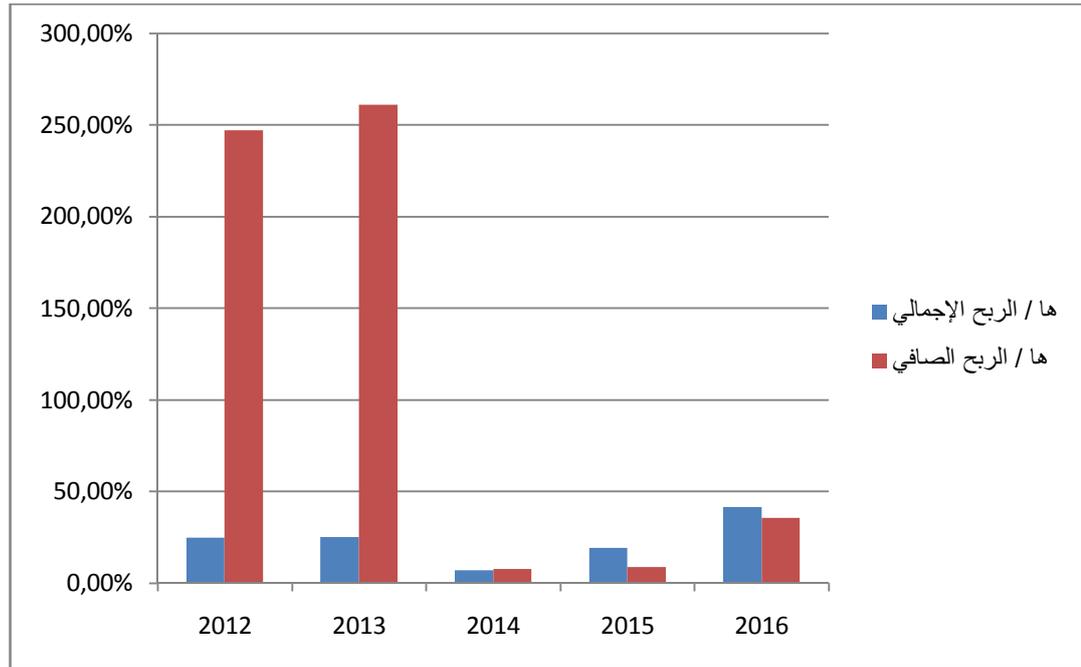
و تعطى نسب الربح لمؤسسة اسمنت تبسة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-17) يمثل تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الربح الإجمالي | 289983790.96 | 291344185.59 | 105270411.33 | 581659096.99 | 986257757.95 |
| المبيعات | 1162932351.75 | 1140091907.03 | 1412037293.47 | 3001054481.55 | 2351951193.66 |
| الربح الصافي | 287978978.74 | 298701424.92 | 118915536.45 | 273122098.45 | 853944705.75 |
| ها / الربح الإجمالي | %24.93 | %25.55 | %7.45 | %19.38 | %41.93 |
| ها / الربح الصافي | %2.47 | %2.61 | %0.08 | %0.09 | %0.36 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02-07) يمثل تطور نسب الربح إلى رقم الأعمال خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-17)

- **التعليق على النتائج:** نلاحظ من خلال جدول تطور نسب الربح إلى المبيعات أن نسبة هامش الربح الإجمالي غير ثابتة حيث تراجعت في سنوات 2014 و 2015 و ذلك راجع إلى توقف الإنتاج في الأشهر الأولى من سنة 2014، أو عدم تحكم المؤسسة في تكاليفها، ثم عاد للزيادة في سنة 2016.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

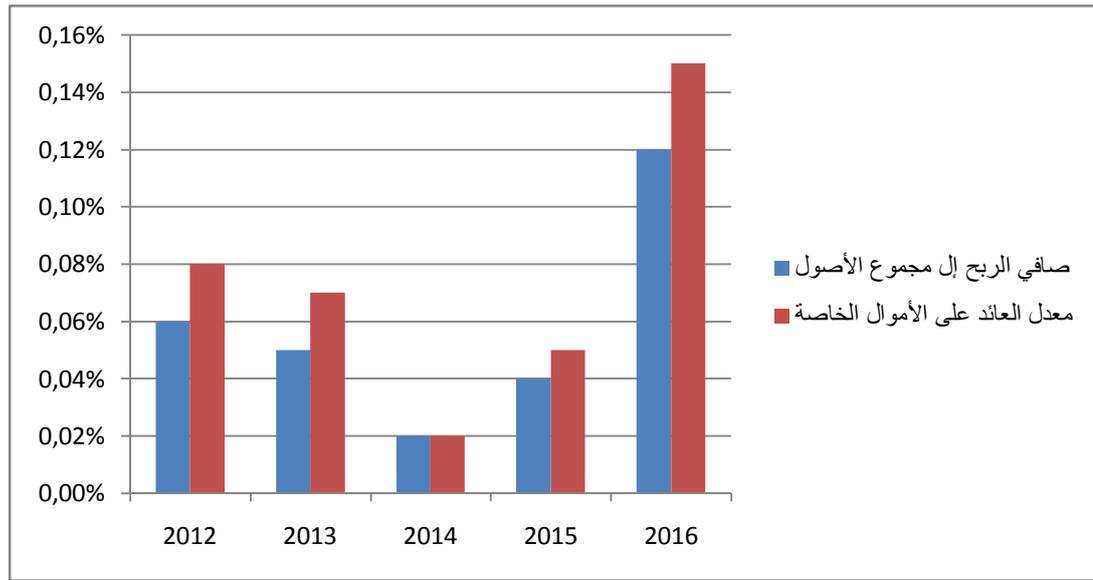
- نسب الربح إلى الأموال المستثمرة: تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

جدول رقم (02-18) يمثل تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة خلال فترة الدراسة.

| البيان | 2012 | 201 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| صافي الربح إلى مجموع الأصول | %0.06 | %0.05 | %0.02 | %0.04 | %0.12 |
| معدل العائد على الأموال الخاصة | %0.08 | %0.07 | %0.02 | %0.05 | %0.15 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02-08) تطور نسب الربح إلى الأموال المستثمرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-18)

2- تقييم الأداء عن طريق نسب المردودية

تعد المردودية الاقتصادية بمثابة الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، حيث تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، و تستبعد النشاطات الثانوية، حيث تحمل مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة في نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أم المردودية المالية تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

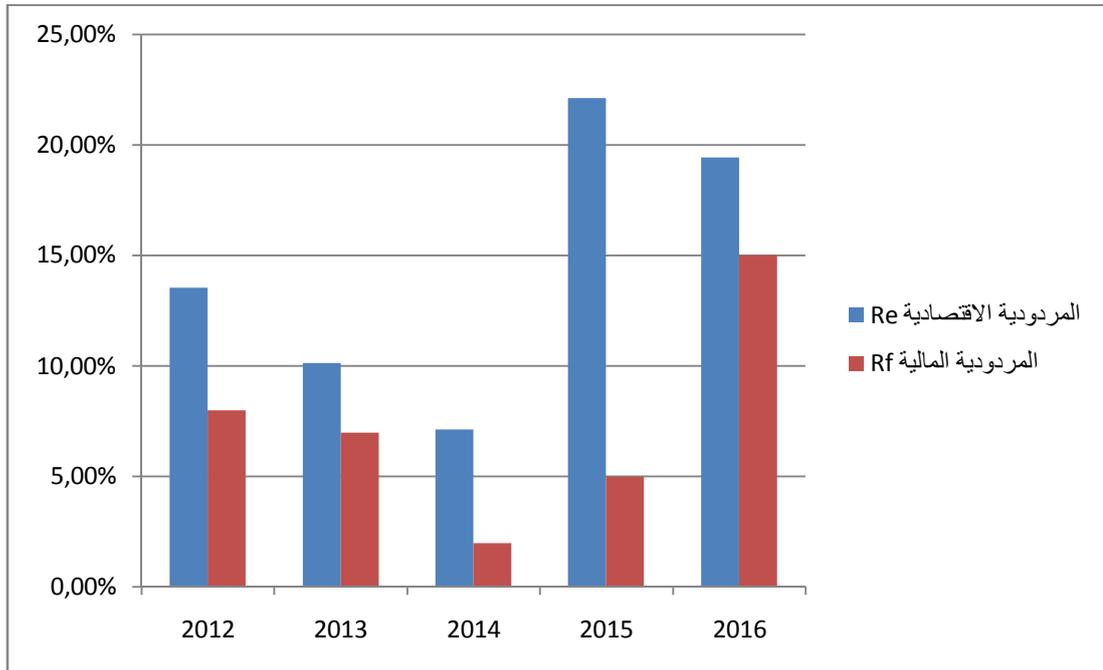
و يتم حساب معدلات المردودية للمؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02-19) يمثل معدلات المردودية خلال فترة الدراسة.

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------------|--------|--------|-------|--------|--------|
| المردودية الاقتصادية Re | %13.53 | %10.14 | %7.12 | %22.10 | %19.43 |
| المردودية المالية Rf | 0.08 | 0.07 | 0.02 | 0.05 | 0.15 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02-09) يمثل معدلات المردودية في المؤسسة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-19)

- التعليق على النتائج

من خلال الجدول رقم (02-19) نلاحظ انخفاض نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة بعد بدء التزامها بالمعايير البيئية، مقارنة بالفترة الأولى باستثناء السنة الأخيرة من نفس

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفترة، و يمكن أن يكزن سبب هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض نسب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصل في تكوين نتيجة الاستغلال بعد تبني نظام الإدارة البيئية، ويرجع هذا إلى زيادة في قيمة الأصل الاقتصادي مقارنة لنتيجة الدورة الصافية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

و عليه يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، و يرجع هذا بالخصوص إلى رواج نشاط البناء خلال السنوات الأخيرة و احتكار المؤسسة لنشاط إنتاج الاسمنت، ورغم أن المؤسسة ملزمة بتركيب مصفاة لحماية البيئية إلا أن هذه المصفاة مكنت المؤسسة من استرجاع كميات كبيرة من مواد أولية تستعمل في إنتاج مادة الاسمنت، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل، ومع ذلك لا توجد معلومات دقيقة حول نسبة هذه المواد المسترجعة التي تدخل في الإنتاج، و عليه فإعادة تدوير هذه المواد المسترجعة مكنت المؤسسة من تحقيق موارد مالية إضافية و هذا ما يفسر تطور حجم الإنتاج.

خلاصة الفصل:

تعتبر مؤسسة اسمنت تبسة من بين أهم المؤسسات التي تنشط على المستوى المحلي و الجهوي في مجال صناعة الاسمنت، أين تمت فيها دراسة الحالة، كمحاولة لتقييم أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2012 - 2016)، و ذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة بعد بدء التزامها بالمعايير البيئية، و مقارنتها بأدائها المالي قبل هذه الفترة، حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري، أين قمنا باستعمال منهج دراسة الحالة كأداة من أدوات البحث العلمي قصد دراسة أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث كانت هذه النتائج ايجابية خلال فترة الدراسة، و هذا ما يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة، أي أن المؤسسة باستطاعتها تغطية جميع أصولها بواسطة أموالها الدائمة، و توفرها على سيولة عامة مرتفعة تساعدها على تغطية أي عجز قد يظهر.

خاتمة

خاتمة

لقد هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دمج نظام الإدارة البيئية ضمن إستراتيجيتها، وهل أد هذا الالتزام إلى تعزيز و تحسين المردودية الاقتصادية للمؤسسة، وقد جاءت الدراسة في جزئين، الأول نظري تطرقنا من خلاله إلى نظام الإدارة البيئية و المعايير و المواصفات الدولية لهذا النظام، وكذلك مؤشرات تقييم الأداء المالي، والجزء الثاني تطبيقي، فمن خلال الجانب النظري للدراسة تبين انه لا بد من وضع نظام الإدارة البيئية ضمن استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية و الصناعية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية و كذلك الحد من الإنبعاثات الناتجة عن نشاطها الإنتاجي، لذلك ظهرت المواصفات و المعايير التي تضبط وتحد من هذه المشكلات. كما يمكن لهذا النظام أن يقوي المركز المالي للمؤسسة من خلال تعزيز مردوديتها الاقتصادية و المالية، و لتجسيد الجانب النظري للدراسة ، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مصنع اسمنت تبسة حيث تم تحليل مجموعة من البيانات مستقاة من السجلات و الوثائق الخاصة بالمصنع. و توصلنا من خلال هذا العمل إلى مجموعة من النتائج و هي كالتالي.

- ❖ ساهمت الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية في زيادة الوعي الدولي بالمشكلات البيئية.
- ❖ يعتبر نظام الإدارة البيئية أداة إدارية مرنة تساعد المؤسسات على فهم و تقييم الجوانب البيئية.
- ❖ يعود تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى ضغوطات من الأطراف ذات المصلحة من جهة، و من جهة أخرى لما له من فوائد كبيرة.
- ❖ تتكون المواصفة ISO 14000 من مجموعة من المواصفات الفرعية، و تعتبر المواصفة ISO 14001 أساس بناء نظام الإدارة البيئية باعتبارها تمثل متطلبات هذا الأخير.
- ❖ تقوم المعايير البيئية على دمج الاعتبارات البيئية في عملياتها و منتجاتها.
- ❖ ينتج من تطبيق نظام الإدارة البيئية فوائد تعود بالنفع على المؤسسة
- ❖ يساهم الالتزام بالمعايير البيئية في إعطاء مردودية اقتصادية للمؤسسة.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة تبين أن:

- ❖ **الفرضية الأولى:** محققة لأن المؤسسة التي تهدف إلى تحسين وضعها البيئي تضع نظام الإدارة البيئية ضمن استراتيجياتها.
- ❖ **الفرضية الثانية:** تبين من خلال الدراسة أنه يمكن الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

❖ **الفرضية الثالثة:** إن التزام مؤسسة اسمنت تبسة بالمعايير البيئية أدى إلى ظهور أثر ايجابي على الأداء المالي.

نتائج الجانب التطبيقي:

❖ إن وضع نظام الإدارة البيئية لا يدخل ضمن إستراتيجية المصنع حالياً، فهو يركز في إستراتيجية نموه على البعد الاقتصادي فقط.

❖ إن وضع نظام الإدارة البيئية راجع إلى ضغوط المجتمع، و الجمعيات.

❖ ليس لدى العمال و المسيرين وعي بيئي يدفعهم إلى دمج الاعتبارات البيئية.

❖ أدى الالتزام بالمعايير البيئية إلى تحقيق رأسمال عامل موجب.

❖ أدى التزام المؤسسة بالمعايير البيئية إلى المساهمة في تخفيض تكليف الإنتاج.

❖ ارتفاع السيولة العامة للمؤسسة مقارنة بالسنوات الماضية.

❖ تحسين مردودية المؤسسة بعد وضعها للمصفاة من خلال الزيادة في حجم الإنتاج.

اقتراحات:

❖ زيادة الاستثمارات في مجال حماية البيئة.

❖ على مسيري المؤسسة دمج البعد البيئي و الاجتماعي ضمن إستراتيجيتها التي تتضمن البعد الاقتصادي فقط.

❖ نشر الوعي البيئي و ترسيخ الثقافة البيئية في عقول المسيرين و العمال .

❖ على المؤسسة عدم إهمال الجانب البيئي و الاهتمام بالجانب المالي فقط.

❖ زيادة الإنتاج بزيادة فتح خطوط جديدة لاغتنام فرصة الطلب اكبر من العرض لزيادة مردوديتها المالية.

❖ التكفل بالعناصر الملوثة للبيئة الناجمة عن كل نشاطات الشركة.

أفاق البحث:

إن موضوع نظام الإدارة البيئية و الأداء المالي جديرين بالدراسة لذلك نطمح أن تكون هناك في المستقبل دراسات أخرى في هذا المجال، حتى يتم الاهتمام أكثر بالجانب البيئي خاصة لدى المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الكتب باللغة العربية

- 1- يوسف حجم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية و الخدمية، دار اليازوري، الأردن، 2009.
- 2- يوسف ابراهيم، الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية، [د.ن.]، الشارقة، 2003.
- 3- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي. منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك. 2007.
- 4- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الأردن. إسرائ للنشر و التوزيع. 2003.
- 5- نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الإستراتيجية: المدخل و المفاهيم و العمليات. عمان. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2004.
- 6- نجم العزاوي، عبدالله حكمت النقار، إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات iso 14000، عمان: دار السيرة للنشر و التوزيع، 2007.
- 7- ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة في المنشآت الخدمية و التجارية و الصناعية: تحليل القوائم المالية و المحاسبة عن التزاماتها. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2006.
- 8- ناصر دادى عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الجزائر، دار الأفاق، 1991.
- 9- منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر، دور التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات. الأردن. عمان. دار وائل للنشر. ط. 2.
- 10- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. ط. 5. الإسكندرية. المكتب العربي 2003.
- 11- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي. عمان. دار أجنادين للنشر و التوزيع. 2006.
- 12- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية. الأردن. دار وائل للنشر. ط. 2. 2006.
- 13- محمد طيب، محمد عبيدات. الإدارة المالية في القطاع الخاص. عمان، دار البداية. 2009.
- 14- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2000.
- 15- محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة والتنمية الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
- 16- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي. شركات و أسواق مالية. المملكة العربية السعودية. المريخ. ط. 2009، 2.
- 17- محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقاتها، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- 18- عدنان تاية النعيمي، ياسين كاسب، الخزينة أساسيات في الإدارة المالية. عمان: دار الميسرة. 2007.
- 19- عدنان تاية النعيمي، الإدارة المالية: النظرية و التطبيق. عمان. دار الميسرة. ط. 2. 2008
- 20- عبدالغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي و دراسات الجدوى. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2004.
- 21- عبد الحسن الصرن، نظام الإدارة البيئية و الإيزو 14000، دمشق: دار الرضا للنشر و التوزيع، 2001.
- 22- عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي. 2008.
- 23- صلاح الدين محمود، نظام الإدارة البيئية و التكنولوجي iso 14000. القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
- 24- صلاح الدين حسن السبسي، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات. مصر، دار الفكر العربي. 2003.
- 25- دريد كمال، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. الأردن. عمان. ط. 2. 2009.
- 26- خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر و التوزيع. ط. 2. 2010.
- 27- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل و لإدارة المالية. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2007.
- 28- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الأردن، دار الوراق. ط. 2. 2008.
- 29- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية. الأردن، دار وائل للنشر. ط. 2. 2006.
- 30- أحمد نزار النوري، تامر البكري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

الكتب بالغة الأجنبية:

1- Gérard hirigoyen. Panorama de la gestion.les éditions d organisation.

Paris. France.

الملتقيات و المؤتمرات:

- 1- عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية؛ المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 / أبريل / 2008.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- 2- عائشة بنت عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول إفريقيا. يومي 06-07 نوفمبر 2012. جامعة تبسة.
- 3- فاتح مجاهدي، براهيممي أشرف، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
- 4- نجوى عبد الصمد، الهام يحيايوي، دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2008.
- 5- رحيم حسين، رشيد مناصري، مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة.
- 6- عبد الغني دادن، محمد أمين كمامسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. جامعة ورقلة. الجزائر 2005.

المجالات:

- 1- برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2008، 04.
 - 2- نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية . عدد خاص. مج 21. ع. 2. ديسمبر 2005. جامعة الزهراء.
 - 3- إيثار عبد الهادي، سوزان عبد الغني، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية iso14001، مجلة الإدارة و اقتصاد، العدد. 70، الجامعة العربية، 2008.
 - 4- مطانيوس مخول، حنان عانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
 - 5- عبد الناصر موسى ، أمال رحمان ، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008.
 - 6- عبد الرحيم علام، مقدمة في نظام الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية، مصر ، 2005.
- المذكرات:

- 1- مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف.

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المواقع الإلكترونية:

1- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ و الممارسات، المنظمة العربية للتنمية بحوث ودراسات، 2003. تمت الزيارة يوم 2017/03/25 متاح على:

www.arado.org.eg.

الملاحق

Cimenterie EL-Malabiod

Département Production

L'évolution de la production

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Janvier | 1 718 | 26 946 | - | 38 730 | 59381 |
| Février | 14 282 | 45 912 | - | 43 724 | 35819 |
| Mars | 56 088 | 43 560 | - | 53 136 | - |
| Avril | 53 036 | 52 099 | - | 45 720 | 34 732 |
| Mai | 47 333 | 53 038 | 465 | 55 782 | 60 525 |
| Juin | 61 547 | 38 455 | 42 192 | 58 656 | 53 811 |
| juillet | 35 996 | 48 611 | 54 040 | 56 064 | 54 601 |
| Aout | 50 432 | 39 022 | 54 002 | 41 047 | 54 901 |
| septembre | 58 570 | 49 070 | 55 646 | 59 635 | 52 422 |
| Octobre | 60 106 | 48 305 | 49 633 | 46 907 | 57 246 |
| Novembre | 51 553 | 48 098 | 58 821 | 58 302 | 38 329 |
| Décembre | 72 855 | 49 384 | 54 016 | 55 984 | 60 933 |
| Total Prod | 563 516 | 587 500 | 368 815 | 614 047 | 562 700 |

Cimenterie EL-Malabiod

Département Production

RECUPERATION POUSSIERE DES FILTRES

| Code Air | Volume Air | Surface Filtrante | Récupéré kg/h |
|--------------------|-------------------|--------------------------|----------------------|
| Z1P31 | 94 | 81 | 47346 |
| Z1P30/Z1P33 | 210 | 161 | 86793,6 |
| W1P01 | 102 | 81 | 8399 |
| W1P11 | 94 | 81 | 7131,4 |
| N1P31 | 200 | 161 | 407364 |
| P1P31 | 65 | 40 | 185874 |

أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي في مؤسسة اسمنت تبسة GICA، حيث تم في هذه الدراسة التطرق إلى جزء نظري عرض فيه نظام الإدارة البيئية و سلسلة المواصفات الدولية إيزو 14000، وإلى جزء تطبيقي قمنا من خلاله بدراسة مدى التزام مؤسسة اسمنت تبسة بالمعايير البيئية، و اثر هذا الالتزام على مؤشرات الأداء المالي (RF, RE, TR, BFR, FR,) كما قمنا بدراسة نسب السيولة و النشاط خلال فترة (2012-2016).

و بعد مقارنة أداء المؤسسة قبل و بعد وضع المصفاة بينت النتائج زيادة في كميات الإنتاج و كذلك سلامة المركز المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

نظام الإدارة البيئية، إيزو 14000، رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، خزينة، المردودية الاقتصادية و المالية.

Abstract:

The objective of this study is to the impact of compliance with environmental standards on the financial performance of the GICA Cement Foundation. In this study, a theoretical part was presented about Environmental Management System and the International Specification Series ISO 14000 and an applied part in which we studied the commitment of the Tebessa Cement Corporation (RF, RE, TR, BFR, FR). We also examined the liquidity and activity ratios during 2012-2016.

After comparing the performance of the establishment before and after the refinery's development, the results showed an increase in production quantities and the safety of the Financial position of the institution.

key words:

Environmental Management System, ISO 14000 Working Capital, Working Capital Requirements, Treasury, Economic and Financial Performance.